الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
التخصص: تجارة دولية

انعكاسات المعايير البيئية في الاتحاد الأوروبي على التجارة الخارجية للدول المغاربية

الفترة الممتدة بين (2009 – 2022)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطلبة:
- عبد الباسط بن عمر
- عبد الصمد تامة
- العربي بله باسي

إشـراف الدكتور:
- هويدي عبد الجليل

لجنة المناقشة:

اللجنة	الجامعة	الصفة
ذهب علي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
هويدي عبد الجليل	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
خضيرة ليلى	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أتقدم بالشكر أولا لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذه الدراسة وبكل الاحترام

والتقدير نشكر كل من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل و نخص بالذكر الأستاذ المشرف

" هويدي عبد الجليل " على كل توجيهاته وإرشاداته ونصائحه التي كان لها أثر في هذا العمل،

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى كل من مد لنا يد العون

ونشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل

العربي، عبد الصمد، عبد الباسط

الإهـــداء

إلى أعز وأغلى ما في الوجود إلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها

وإلى روح أبي الطاهرة أسكنه الله فسيح جناته

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم خاصة

وإلى الأستاذ المشرف هويدي عبد الجليل

إل لكل الأساتذة الكرام الذين قدموا لي المساعدة من أجل إنجاز هذا العمل

وإلى كل طلبة تخصص تجارة دولية دفعة 2023م.

العربي، عبد الصمد، عبد الباسط

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
الملخص	
مقدمة	أ
الفصل الأول: التأصيل النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية والمعايير البيئية	
تمهيـــد	**06**
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	**07**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها	**07**
المطلب الثاني :سياسات التجارة الخارجية	**09**
المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية	**16**
المبحث الثاني: المعايير البيئية	**20**
المطلب الأول: ماهية البيئة	**20**
المطلب الثاني : المشاكل البيئية في المجال الاقتصادي	**24**
المطلب الثالث : المعايير البيئية	**26**
المبحث الثالث: المعايير البيئية و تأثيرها على التجارة الخارجية	**32**
الطلب الأول: أبعاد المعايير البيئية في التجارة الخارجية	**32**
المطلب الثاني : مجال تحليل العلاقة بين التجارة و البيئة	**36**
المطلب الثالث: مزايا تبني السياسات البيئية وأثرها على تنافسية الصادرات	**41**
المطلب الرابع: قياس أثر المعايير البيئية على التجارة الخارجية	**44**
الخلاصة	**46**
الفصل الثاني: الانفتاح التجاري الاورو مغاربي في ظل الاشتراطات البيئية الأوروبية	
تمهيد	**48**
المبحث الأول: المعايير البيئية في الاتحاد الأوروبي	**49**

المطلب الأول: إطار عام لمسار التكامل الاتحاد الأوروبي	**49**
المطلب الثاني: المؤشرات المتبعة بالاتحاد الأوروبي	**51**
المطلب الثالث: الأداء البيئي وانبعاثات الغازات الدفيئة	**53**
المبحث الثاني: اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية	**57**
المطلب الأول: الشراكة الأورو تونسية	**57**
المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأورو مغربية	**61**
المطلب الثالث: الشراكة الأورو جزائرية	**63**
المبحث الثالث: دراسة تحليلية للجزائرية و التونسية و المغربية	**71**
المطلب الأول: الدولة الجزائرية	**71**
المطلب الثاني: الدولة المغربية	**76**
المطلب الثالث: الدولة التونسية	**80**
الخلاصة	**85**
خاتمة	**87**
قائمة المصادر والمراجع	**92**

فهرس الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	الميزة المطلقة	10
02	الميزة النسبية	11
03	نظرية القيم الدولية	12
04	الآثار الايجابية و السلبية لإجراءات حماية البيئة	24
05	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال(2009-2021)	72
06	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال (2009-2021)	74
07	التوزيع الجغرافي لواردات المغرب من الاتحاد الأوروبي و بقية دول العالم خلال (2009-2022)	77
08	التوزيع الجغرافي لصادرات المغرب من الاتحاد الأوروبي و بقية دول العالم خلال (2009-2022)	79
09	التوزيع الجغرافي لصادرات تونس نحو الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال (2009-2021)	81

فهرس الأشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	حصة واردات تونس من الاتحاد الأوروبي ومعدل تغيرها	**73**
02	حصة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي و معدل تغيرها	**82**

الملخـــص:

من خلال موضوعنا يمكننا تسليط الضوء على آثار أحد أهم الحواجز غير التعريفية التي تواجه انسياب صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة؛ وهي المعايير البيئية، حيث جرى تحريف تلك المعايير عن هدفها الأساسي عند حدود حماية صحة وسلامة الإنسان والحيوان والنبات، أي البيئة بشكل عام، وأصبحت أكثر الأدوات التجارية استخداما في العلاقات التجارية الدولي ،تهدف هذا الدراسة الى وصول حل الإشكالية التالية انعكاسات المعايير البيئية في الاتحاد الأوروبي على التجارة الخارجية الدول المغاربية ،وبحيث تطرقنا الى مجموعة من النقاط المعايير البيئة واثرها على التجارة الخارجية وفي الاخير تم الوصول الى مجموعة من النتائج ،

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، المعايير البيئة، الإتحاد الأوروبي

Abstract

Through our topic, we can shed light on the effects of one of the most important non-tariff barriers facing the flow of exports from developing countries to the markets of developed countries. They are environmental standards, where those standards were diverted from their primary goal at the limits of protecting the health and safety of humans, animals and plants, that is, the environment in general, and they became the most used commercial tools in international trade relations. This study aims to reach a solution to the following problem, the implications of environmental standards in the European Union On the foreign trade of the Maghreb countries, and so that we touched on a set of points, environmental standards and their impact on foreign trade, and in the end, a set of results were reached.

Key words: Foreign trade, environmental governance, the European Union

مقدمـــــة

يحتل موضوع التجارة الخارجية مكانة هامة في هرم الكثير من الاقتصاديات الدولية حيث بحثت العديد من نظريات التجارة الدولية في اسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على اطراف المبادلة، ولقد سعت الكثير من الدول إلى الاستفادة من التجارة الدولية من خلال تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الإنتاجية في العالم

الا ان الاقتصاد العالمي يشهد تحولات جذرية في هيكل التجارة الدولية، وذلك بزيادة تدابير الحماية على صادرات البلدان النامية ،ادت الى تدهور شروط التبادل مع الدول المتقدمة، حيث أنه ومنذ النصف الثاني في نهايات القرن الماضي بدأ الاهتمام بقضايا التلوث البيئي والمؤشرات البيئية الدولية.

وفي اطار العلاقة بين التجارة الخارجية والبيئة بان الدول النامية تخطي بالاهتمام خاصة جنب متطلباتها بضرورة تبني سياسات البيئة الملائمة حيث نجد إن مجموع الدول الصناعية المتقدمة تتشدد في منع نفاذ صادرات الدول النامية
لأسواقها عن طريق استخدامها لأساليب حمائية خفية تحت مسمى الاشتراطات أو المعايير الصحية و البيئية وغيرها، وهده الأخيرة تعد بمثابة السياسات البيئة الدولية التي تجعل الدول النامية مكبلة تقود المعايير الخاصة بالجودة البيئة.

وتجري المنظومة الاقتصادية العالمية فإن الدول المغاربية قد أدركت هذا الدول المتزايد للتجارة الخارجية وانخرطت فى العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية لعل أبرزها تلك التى تجمعها مع الاتحاد الاوروبي في اطار اتفاقيات الشراكة الأورو المتوسطية، حيث يمثل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الاول لعدة الدول، ولكن نتائج هذا الانفتاح أسواق الدول الاتحاد الاوروبي كون هذا الاخير يتبنى مجموعه من المعايير والاشتراطات البيئية قد تشكل صعوبة في ضبطها والقدرة على الالتزام بها من طرف شركاته في جنوب المتوسط

1. الإشكالية الرئيسية:

للبحث في هذا الموضوع يمكننا صياغة إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي انعكاسات المعايير البيئية في الاتحاد الاوروبي على التجارة الخارجية للدول المغاربية ؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نوجزها فيما يلي:

- ✓ ماذا يقصد بالمعايير البيئية في نظرية التجارة الخارجية؟
- ✓ هل يمكن اعتبار هذه المعايير البيئية نوعا جيدا من الحواجز الغير الجمركية؟
- ✓ ماهي أهم المعايير المطبقة في الاتحاد الأوروبي؟
- ✓ كيف كان أداء الصادرات والواردات الدول المغاربية في ظل تطبيق الاتحاد الأوروبي في لهذه المعايير؟

2. فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- ✓ يقصد بالمعايير البيئية عموما على أنها:" تلك الشروط التي يجب تفرها في المنتجات سواء في مداخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أوفي أساليب إنتاجها أو عبوتها وطريقة تغليفها."
- ✓ أصبحت الاشتراطات البيئية أحد أهم العوائق الغير جمركية المستخدمة من طرف الدول الصناعية، في تحول دون نفاذ السلع الأجنبية لأسواقها.
- ✓ عرفت صادرات الدول المغاربية تراجعا في ظل تطبيق الاتحاد الأوروبي لمعايير بيئية صارمة.

3. أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ موضوع البحث يدخل في إطار التخصص (التجارة الخارجية)
- ✓ المكانة الهامة التي تحتلها المعايير البيئية في التجارة الخارجية.

✓ تمهيدا للمزيد أكثر من الاهتمام بهذا الموضوع لمن يختارونه كموضوع بحث مستقبلي.

4. أهمية الدراسة

تمكن أهمية الدارسة هذه الدراسة للموضوع ، في إيضاح المعايير البيئية وما لعا من أهمية في التجار الخارجية ،أو المعايير البيئية في المعاملات التجارية بين الدول و التي أصبحت في الفترة الحالية بمثابة أحد الأدوات التجارية الرئيسية التي يتم استخدامها بطريقة خفية من طرف الدول على بعض السلع الأجنبية و المحلية وذلك لضمان متطلبات الصحة و السلامة ،وإسقاط تأثير المعايير البيئية على المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي وبالتركيز على أحد أهم المنتجات الصناعية.

5. أهداف البحث:

✓ إبراز معنى المعايير البيئية ، مفهومها وأهميتها.

✓ محاولة توضيح مدى تأثير المعايير البيئية على التجارة الخارجية .

✓ تسليط الضوء على كيفية تأثير المعايير البيئية على المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

6. حدود الدارسة

حدود دارسة الموضوع في إطارين زماني و مكاني ، ففي الإطار المكاني خصصنا فيها هذه الدراسة إلى المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة ما بين (2009– 2020) .

7. المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الرسالة سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة إشكالية معالجة علمية و موضوعية وهذا ببعض الأدوات و الجداول و التحليلات البيانية .

8. صعوبات الدراسة :

✓ نقص كبير في المراجعة متعلقة بهذا الموضوع سواء من حيث الكتب أو الرسائل الجامعة أو البحوث منشورة .

- ✓ قلة التجارة الدراسات التي تناول التجارة الخارجية و علاقتها بالمعايير البيئية .
- ✓ عدو توفير قاعدة بيانات من مصدر واحد لمختلف الإحصائيات التجارية.

9. **تقسيمات البحث :**

حتى نتمكن من الإلمام الموضوع و الإحاطة بكل جوانبه ثم تقسيم البحث إلى فصلين هما:

الفصل الأول: سنتناول فيه المفاهيم النظرية حول التجارة الخارجية و المعايير البيئية من خلال التطرق إلى ماهية التجارة الخارجية و ماهية المعايير البيئية وإلى علاقة تأثير المعايير البيئية على التجارة الخارجية .

الفصل الثاني : ويدخل الفصل الثاني في عمق البحث وبتناول الجانب التطبيقي و الذي يضم مكونات ومحتوى العلاقات التجارية الاورو مغاربي في ظل أتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و إلى علاقة المعايير البيئية بالاتحاد الأوروبي و تحليل أهم إحصائيات المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي من 2009 إلى 2020.

الفصل الأول

التأصيل النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية والمعايير البيئية

تمهيـــــد:

تعتبر التجارة الخارجية ركيزة أساسية لاقتصاد أي دولة، وتؤدي دورا فعال ورئيسي و هام في مجال التنمية، حيث أن اتجاه العولمة الحالي واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة قد فتح العالم على مصراعيه أمام التوجهات الاقتصادية والثقافية والسياسية العالمية، حيث أصبحت التجارة الخارجية المقياس الحقيقي للحكم على إنتاج أي دولة ما ومستواها الاقتصادي و التجاري ومع التطور الذي شهدته هذه التجارة (الخارجية) ومع ظهور عدة عوامل أخرى مساعدة كتنوع مصادر التمويل مثلا، أدى إلى تضاعف حجم التجارة الخارجية ومما أدى إلى إعادة إحياء فكرة محدودية الموارد مقابل الحاجات والرغبات المتزايدة للبشر، ولكون أغلب الموارد يمكن أن تستغرق وقت كبير للتجديد عملت المنظمات الغير حكومية على وضع اتفاقيات وتشريعات gدف لحماية البيئة مع ضمان استمرارية نمو التجارة الخارجية وحل المشكلات المرتبطة بقضايا البيئة و الناجمة عن الاستغلال الغير رشيد للموارد الطبيعية، حيث قامت منظمة تعرف بالمنظمة العالمية للتقييس ISO بإصدار سلسلة من المواصفات الدولية ISO14000 و التي تعد مرجع للمؤسسات لبناء نظم الإدارة البيئية.

ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا الفصل المفاهيم النظرية حول التجارة الخارجية والمعايير البيئية، وقد قسمنا هذا الفصل إل ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى ماهية التجارة الخارجية مبرزينا تعريفها، أسبا}ا، أهميتها، الثاني سوف نخصصه إلى علاقة التجارة بالبيئة بداية من مفهوم البيئة بالإضافة إلى الجوانب المتبادلة للبيئة والتجارة الخارجية أما في المبحث الثالث فسيتم التطرق إلى المعايير البيئية في التجارة الخارجية حيث سنتطرق في بداية هذا المبحث إلى مفهوم وأهمية هذه المعايير والاشتراطات البيئية وتأثيرها على التجارة الخارجية وفي الأخير سنتطرق إلى نظام الإدارة البيئية ISO14000 ومختلف عناصر مواصفاته.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة ،حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد .كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الاستيراد و التصدير، و نظرا لأهمية التجارة الخارجية في هذا المبحث فقد خصص هذا المبحث مجموعة من تعاريف التجارة الخارجية و أهميتها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية يتم تناول منها كما يلي :

تعرف التجارة الخارجية بأنها "فرع من فروع الاقتصاد و الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية ."[1]

كما تعرف: "حركة السلع و الخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال."[2]

كما تعرف أيضا :"هي تبادل السلع و خدمات بين الدول وفق شروط و أساليب معروفة لدى مختلف دول العالم ، وللتجارة الخارجية نموذجين رئيسين هما : [3]

- ✓ التصدير :وهو خروج للسلع و الخدمات .
- ✓ الاستيراد :وهو دخول للسلع و خدمات .

هي تلك العلاقات الاقتصادية الدولية وكل النشاطات التي يقوم بين الدول باعتبار كل دولة لها كيان مستقبل يتمتع بالسلطات السياسية و الاقتصادية المختلفة عن الدول الأخرى تتألف هذه العلاقات شقين هما :

- ✓ علاقات ناشئة عن تحركات الأشخاص على مستوى الدولي و تعرف بالمعاملات الاقتصادية الدولية .

---

[1] موسى سعيد مطر و آخرون،**التجارة الخارجية** ،دار صفاء النشر و التوزيع ،عمان ،2001،ص:13.

[2] شيخي حفيظة ،**ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي** ،مذكرة ماجستير ،جامعة وهران،2012،ص :10.

[3] صلاح الدين نامق ،**التجارة الخارجية** ، الطبعة الثالثة ،دار المعارف، القاهرة ،مصر ،1999،ص:10 .

✓ علاقات ناشئة عن تحركات السلع و الخدمات و كذا رؤوس الأموال على المستوى الدولي تعرف بالعاملات الاقتصادية الدولية .

ومن الواضع أن هذا العلاقات الاقتصادية تتألف من :

✓ الحركات الدولية للسلع و الخدمات .

✓ الحركات الدولية لرؤوس الأموال

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

من المعروف تاريخيا،أن تزايد و نشأة التجارة الخارجية و إزهارها جاء مع تزايد مبدأمع التخصص و تقسيم العمل وظهور الثورة الصناعية في إنجلترا ، و التوسع في الاكتشافات الجغرافية و تزايد طرق المواصلات وتقدم و تطور وسائل الإيصال،و تزايد الحاجة إلى المزيد من الإشباع لدى الأفراد في الدول المختلفة كلها عوامل أدت إلى ظهور و تزايد أهمية التجارة الخارجية و تصنيف إلى ذلك انقسام كل مجموعة من تلك المجموعات إلى المجموعة الأخرى و بالإضافة إلى ذلك وفي ضوء هذا التمهيد يمكن أن تبرز أهمية التجار في النقاط التالية :[1]

✓ يشير من المحللين أنه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في آثارها ولما تضاعف في حجم السكان و ذلك لأن دول غرب أوروبا الكثيفة السكان يحتاج الكثير منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية ،و المواد الخام و غيرها التي كانت لابد أن تستوردها من باقي دول العالم .

✓ زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية و تنافسية و بالتالي زيادة الدخل القومي و زيادة الرفاهية .

✓ تعتبر التجارة الخارجية منفذ التعريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية،حيث يكون الإنتاج المحلي اكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه .

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي للمبادئ، الدار الجامعية ،2001،ص ص :375,376.

- ✓ القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر و استيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية .
- ✓ القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة و الخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات نمو اقتصاد عالي يحتاج كوادر فنية ماهرة ،فن الأيدي العاملة وقد تكون غير متوفرة بالبلد .
- ✓ القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمار و خاصة في الدول النامية التي تحتاج استيراد المعدات والآلات و السلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي.
- ✓ القدرة على الحصول على التقنية و التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ،عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا .

إن التجارة الخارجية تقوم أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها وتصدير سلع يحتاجها الآخرون (عوامل الإنتاج رؤوس الأموال) ،على أن تكون تلك السلع و غيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محليا.

المطلب الثاني :سياسات التجارة الخارجية.

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية و أهم روادها.

أولا: النظرية الكلاسيكية:

1. نظرية الميزة المطلقة :

استعرض آدم سميث في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة ،فأوضح أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأن توسع السوق ، ولقد جاء آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه النظام التجاري.[1]

حيث يرى آدم سميث أن التجارة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة ،حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل و تبادلها بسلعة كلفتها أقل في الدول الأخرى و هذا يؤدي بالتالي ، إلى التخصص و تقسيم العمل

[1] عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ،منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان ،2003،ص: 70.

الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة ،و زيادة الإنتاج ، واتساع نطاق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة.[1]

و لنبيين فكرة آدم سميث نفرض، دولتا الجزائر و تونس بينهما اختلافات في التكاليف المطلقة لإنتاج التهور و القمح و هو ما نبينه في الجدول رقم -01-

جدول رقم (01): يبين الميزة المطلقة

الدول / الإنتاج	الجزائر	تونس
التمور	100سا\كلغ	50سا\كلغ
القمح	60سا \كلغ	80سا \كلغ

المصدر: زبير طيوح ،أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان المدفوعات ، ماستر ،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015، ص 10.

يتضح لنا من الجدول السابق أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج التمور، بينما تونس تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمع ، و حسب آدم سميث فإن الجزائر يجب أن تتخصص في إنتاج التمور في حين تونس في إنتاج القمح ثم تقومان بتبادل الإنتاج حتى تستفيد من مزايا التجارة الخارجية .

2- نظرية الميزة النسبية :تقوم النظرية النسبية أساسا على الاعتبارات الاقتصادية و المكاسب المترتبة بتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي . ولقد طرح ريكاردو ظاهرة و هي كون أحد الدول لا تملك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي السلعتين محل التبادل، رغم هذا فبإمكانها المشاركة في عملية التبادل الدولي . وحسب هذا النظرية فإن البلد قد يكون أكثر كفاءة من بلد آخر في إنتاج سلعتين ومن ثم يستطيع أن ينتجها بنفقات أقل ويصدرها بأسعار أقل و مع ذلك سيجد أن مكسبه من التجارة

[1] على عبد الفتاح أبو شرار ،الاقتصاد الدولي ،دار المسيرة ،الأردن ،2007 ، ص ص : 36 37 .

الدولية سوف يكون أكبر إذا تخصص إنتاج وتصدير إحدى السلعتين فقط و هي التي يتميز فيها نسبيا .[1]

وتنسب نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو ،و نبينها في الجدول التالي ،حيث نعرض فيه دولتا الجزائر و تونس تنتجان التمور و القمح و بينهما اختلافات في التكاليف النسبية للإنتاج .

جدول رقم (02): يبين الميزة النسبية .

الدول / الإنتاج	الجزائر	تونس
التمور	100ساعة عمل بالكيلوغرام	50ساعة عمل بالكيلوغرام
القمح	80ساعة عمل بالكيلوغرام	60 ساعة عمل بالكيلوغرام

المصدر: زبير طيوح ، نفس المرجع السابق ،ص11

3- نظرية القيم الدولة:

تنسب هذا النظرية إلى جون ستيوارت ميل ،حيث قام باستكمال النقص في نظرية ريكاردو ،فقد عانى ميل بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبية التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة.[2]

حاول جون ستيوارت ميل بحث العوامل و القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي ،والتي لم يتم التطرق إليها من قبل ريكاردو في نظرية الميزة النسبية ،وقد أوضح ميل أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها ، بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى ،أو ما يطلق عليه المستوي التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين .[3]ومعنى هذا أنه تتحقق الاستفادة المتبادلة من التجارة الخارجية عندمايتساوى طلب دولتين على سلع بعضهما ،وفي حالة كون طلب إحدى الدولتين على

[1]عبد الرحمان يسري أحمد و إيمان محمد زكي ،الاقتصاديات الدولية ،الدار الجامعية ،مصر ،2007، ص:24.

[2]سامي خليل ،الاقتصاد الدولي ،دار النهضة العربية ،مصر ،2001،ص ص:70,71.

[3]فيلح حسن خلف ،العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر ،الأردن ،2004،ص:56

سلع الدولة الأخرى أكبر فإن هذا يقلل من نفعها من التجارة الخارجية ،بسبب ازدياد وارداتها عن صادراتها مع هذا الدولة ،و العكس صحيح ، و يتم التواصل إلى المعدل التوازني عن طريق الأسعار التي تتساوى بين طلب و عرض الدولتين حتى يتحقق النفع المتساوي .

جدول رقم (03): يوضح نظرية القيم الدولية

مقدار العمل المستخدم	الدولة	الإنتاج	
10رجل/سنة	الجزائر	تمور(طنِ)	قمح (طن)
10رجل/سنة	تونس	20 أو	20
		10 أو	15

المصدر : زبير طيوح ، نفس المرجع السابق ، 12

نلاحظ من الجدول أنه بنفس مقدار العمل المبذول كل من الجزائر و تونس تنتجان كميات مختلفة من التمور و القمح فالجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، إلا أن الجزائر لديها ميزة نسبية في إنتاج القمح (20) أما تونس فهي أقل تخلفا في إنتاج القمح و بالتالي فلعا ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة .

قبل قيام التجارة بين الجزائر و تونس فإن تونس تضحي ب: 15طن من القمح من أجل إنتاج 10 طن من التمور (ذلك أن السلعتين تنتجان بنفس تكاليف العمل)، أما الجزائر فإنها تضحي ب :10طن من القمح لإنتاج 10طن من التمور وهذا الكمية تكلف الجزائر 5رجل\ سنة من أجل إنتاجها.

وحسب نظرية القيم الدولية فإن التجارة سوف تقوم بين الجزائر و تونس إذا أمكن للجزائر أن تحصل من تونس على أكثر من 10طن قمح مقابل تصديرها لها 10طن من التمور ، لأنها تستفيد في هذا الحالة أما بالنسبة لتونس فإنها تستفيد من قيام التجارة بين البلدين لو أمكنها الحصول على 10طن من التمور مقابل تصديرها للجزائر كمية أقل من 15طن من القمح.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:

1. نظرية وفرة عوامل الإنتاج:[1]

إن قيام التجارة الخارجية بين الدول تفسر حسب النظرية الكلاسيكية لسبب في اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع ،ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية فمن دولة إلى أخرى؟

ونظرا لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة و أن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة فقد قام "هيشكر" بتحليل هذا الفرضيات التي تقوم على النظرية الكلاسيكية.

كما رفض "أولين" الفرضيات التي قامت عليها النظرية وهي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة و أنه يجب تطبيق أسعار عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة .

ثالثا: النظرية الحديثة:

1. نظرية تشابه الأذواق:

في تفسيره لقيام التجارة الخارجية يفسر " ليندر" بين نوعين من السلع :المنتجات الأقلية و السلع الصناعية ، فالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية ،أن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الإنتاج . وهو في هذا الحالة يقدم نفس تفسير هكشر أولين حيث أنه و حسب ليندر عندما تكثر عوامل إنتاج المنتجات الأولية المتمثلة في الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى انخفاض أثمانها و بالتالي تنخفض تكلفة هذا المنتجات ،وفي حالة العكس إي عندما تقل عوامل الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ، و بالتالي ترتفع تكلفة هذا المنتجات ، وحسب ليندر في انخفاض تكلفة الإنتاج فإنه سيتم تصديرها ،وفي حالة ارتفاع تكلفة الإنتاج فسوف يتم استيراد تلك المنتجات الأولية.[2]

[1] بوكونة نورة ،تمويل التجارة الخارجية في الجزائر ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، فرع تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر ، دفعة 2012/2011،ص:26.

[2] عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ،ص: 130.

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية أو المنتجات النهائية فيرى"ليندر" أن الجزء الأكبر يكون موضوعه هذه السلع ،حيث تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة . و لهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها و لكن السوق الذي يتم تدولها فيه ،فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج ،ومنه فالمبدأ الأساسي في نظرية هو أن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا من أجل تصديرها.

وبما أن الاختراعات تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل في التطور الاقتصادي الذين لهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد و هذا يعني حسب "ليندر" أن هذا التجارة تنشأ بين دول تتماثل في دخولها و هيكل أسواقها و احتياجاتها ،حيث أن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم فيها بين الدول المتقدمة أو الدولة الصناعية .[1]

يرى أولين أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة و الذي يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج ،و ينعكس هذا كله في اختلاف أثمان السلع المنتجة ،و هكذا ستوجد دول تتخصص في إنتاج سلعة معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها و أن هذا الميزة يزداد الطلب على منتجات كل دولة و تستفيد من مزايا الحجم الكبير و هكذا تتضافر وفرة عوامل الإنتاج و الحجم الكبير.

2. نظرية ليونتياف

اعتمد الاقتصادي "ليونتياف"على اختيار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على صادرات و وارداتالولايات المتحدة ،على أساس أنها تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل ،كما أستخدم "ليونتياف" في هذا الاختيار أسلوب تحليل المنتج و ذلك لحساب رأس المال و العمل اللازم للإنتاج في من الصناعات الأمريكية ،و وصل إلى نتيجة أن التجارة فيها تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة اكبر من رأس المال.

[1] زينب حسين عوض الله ،الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة ،مصر ،2005،ص ص :34و35 .

3. الفجوة التكنولوجية:

أوضع "يوسنر" أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما ،و أن هذا الدولة يمكنها أن تستفيد من هذا الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا 0 وبما أن التجديد ناتج عن التطور التكنولوجي فهذا يعني أن من يستفيد منه هو الدول المتقدمة ، مل يكسبها ميزة تنافسية في السلع أو منتجات التي تتأثر بالتطور على حساب الدول النامية حيث أن الدول المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج و بالتالي تخفض من أسعار منتجاتها مما يكسبها ميزة تنافسية.[1]

أ- **فجوة الطلب:** و هي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد و بداية إنتاج في الدول المقلدة ،و خلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج و تصديرها.

ب- **فجوة التقليد** :وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة، و ظهوره في الدول النامية ، حث تشارك الدول النامية في الإنتاج .[2]

4. نموذج دورة حياة المنتج :

ظهر هذا النموذج في كتابات كل من "فيرنون" عام 1961 ، و" هيرش" عام 1967، حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذا النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية تغيراتها عبر الزمن ،بالاستناد إلى أن التطور التكنولوجي في إنتاج السلع يختلف بطريقة منتظمة عبر الزمن ،و هذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة المنتج المتاح ، و الذي يحدد بالتالي الميزة التنافسية.[3]

[1] يونس محمود ،الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ، مصر ،2007،ص:48.

[2] فليح حسن خلف ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق الأردن ، للنشر ،2004،ص:87.

[3] فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره، ص:82.

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية:

أولا: مفهوم السياسة التجارية الخارجية :

بغض نظر عن نوع السياسة التجارة الخارجية الدولية المتبعة و في إطار التجريد العلمي ،يمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها :"مجموعة من القواعد و الأساليب و الأدوات و الإجراءات و التدبير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم و في إطار تحيق التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة .

- تعرف على أنها :"السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية . و يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة . و يترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة .

فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات و الصادرات مثل الحصص و الرسوم الجمركية و الإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية .[1]

ثانيا: أهداف السياسة التجارية الخارجية :

1. **الأهداف الاقتصادية:** و تتمثل الأهداف فيما يلي

أ- **تحقيق موارد الخزانة العامة:** قد يكون الحصول على الموارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية . وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد هذا الطريق أكثر فعالية و أكثر قبولا سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة . فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود و بذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل .

[1] مجدي محمود شهاب ،الاقتصاد الدولي المعاصر ،بدون دار نشر ،الإسكندرية ،2007،صث:112.

كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها ، مدفوعة بواسطة الأجانب ، على أنه يجب التحرير عند التحرر عند تحديد طريق تحقيق هذا الهدف –فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز فقد يؤدي هذا إلى الإجلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أو باعتبارات التنمية الاقتصادية أو هما معا . كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع و الخدمات في التجارة الدولية و بالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب عرض هذا النوع من السلع ضيقة.[1]

ب- **حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:** و المقصود عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثير ضارا على الإنتاج المحلي في بعض المجالات ، و تشتد الحاجة إلى بعض عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج و متى رؤي لأساليب كثيرة ، إن تكون حماية الإنتاج المحلي أمر جوهري ، عندئذ تطبق الحماية ، مثل حماية دول غرب أوروبا للإنتاج الزراعي ، ولو أن ذلك سينهي مع التطبيق الكامل لاتفاقية الجات .[2]

ت- **حماية الاقتصاد الوطني من خطر السياسة الإغراق:**[3] يقصد بسياسة الإغراق " بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية ، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية ،على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية "، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل و تلك السائدة في الخارج ، و خاصة الإغراق العارض و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة و الإغراق قصير الأجل أو المؤقت و الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله و الإغراق الدائم ، المرتبط بسياسة دائمة تستند وجود

[1] مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره، ص:118.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص:127.

[3] زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الإسكندرية للطباعة و النشر ، مصر، 1998،ص 117.

احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية، وعلى هذا الأساس جاءت جولة لأوروغواي و الجات سنة 1994 و منظمة التجارة العالمية بإجراءات و قوانين تكفل حق الحماية ضد الدول التي تمارس سياسة الإغراق.

ث- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :** ويتم ذلك عن أساس تعظيم عائدات الصادرات و الموارد من العملة الأجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي"يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة، فالتوازن في ميزان المدفوعات يربط بين طبيعة النمو المستمر في ميزان المدفوعات و طبيعة حركة المستمرة في مكوناته ،و يأتي هذا التوازن على أساس تعظيم عائدات الصادرات و الموارد من العملة الأجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

2. الأهداف الاجتماعية : تتمثل هذا الأهداف فيمايلي :

أ- **حماية مصالح اجتماعية معينة :** كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة ،أو العمال المشتغلين في صناعة عينة ،و هنا تتقلب مصالح هذه الفئات ،طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسية في المجتمع إلى مصالح مجتمع في مجموعة .

ب- **إعادة توزيع الدخل القومي :** قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة .و تلجأ من بين ما تلجأ إليه أدوات السياسية التجارية لتحقيق هذا الهدف عادة .عادة ما تستخدم أكثر من أدوات السياسة التجارية ،على سبيل المثال ففرض رسوم الجمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة و يزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الدخل.

ونادرا ما يعين إعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية و لكن هذه السياسة بالتضافر مع غيرها من السياسات الاقتصادية ،و بالذات السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف .

3. الأهداف الإستراتجية :

و يقصد بالأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع و الاعتبارات الإستراتيجية[1] توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة الخارجية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية نفس الشيء ينطق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحري لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الأطئنان إليها . كما فد تقضي الاعتبارات الإستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا و هنا يكون على سياسة التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف.

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص :239.

المبحث الثاني: المعايير البيئية

لا يمكن اعتبار موضوع البيئة موضوعا مستوفيا لجميع الجوانب ، فثمة ضرورة لاستكمال وتعميق وتحديد جوانب التكفل به بصفة منتظمة. فلا بد من مواصلة التحليل والتفكير حول المسألة البيئية باعتبارها قضية من قضايا الساعة يعيشها كل مواطن يقطن بهذه الأرض. وقد تناول المفكرون هذا الموضوع بالجدية اللازمة وقدموا تحاليل هامة جديرة بالتوقف عندها.

المطلب الأول: ماهية البيئة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف البيئة وعناصرها والقضية البيئية

أولا: تعريف البيئة:

البيئة مصطلح شائع الاستخدام في الأوساط العلمية كما يشيع استخدامه أيضا عند عامة الناس ،وفي ضوء تلك العمومية نجد تعاريف عديدة باختلاف علاقة الإنسان بالبيئة فالمدرسة بيئة ،والجامعة بيئة، والمصنع بيئة، والمجتمع بيئة، والعالم كله بيئة كذلك يمكن النظر إلى البيئة من خلال النشاطات البشرية المختلفة كأن نقول البيئة الزراعية الصناعية، الثقافية ،الصحية، الاجتماعية، السياسية ،الروحية. ونحن أمام التصورات المتنوعة لجوانب البيئة فإننا نسلم بأن لكل مفهوم من هذه المفاهيم علاقة بالبيئة ،مع العلم أن الكثير من الباحثين في قضايا البيئة قديما وحديثا يسلمون بأن مفهوم البيئة يساير تماما ضرورة الاعتناء بالطبيعة. وهنا نحاول أن نوضح مختلف التعاريف التي وردت بشأن البيئة.[1]

[1] سامية سرحان ،أثر السياسيات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية ، شهادة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2011،ص:3.

1. التعريف اللغوي للبيئة

إن كلمة البيئة مشتقة من الفعل "بوأ" ومنها قول الله تعالى:(واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد، وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون من الجبال بيوتا ، فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين).[1]

ويقال لغة تبوأت منزلا بمعنى هيئت ومكنت له فيه.

2. التعريف الاصطلاحي للبيئة .

تعود كلمة ايكولوجيا (écologie)إلى العالم هنري تورو عام 1858م ،إلا أنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها . أما العالم الألماني المتخصص في علم الحياة أرنست هيكل فقد وضع كلمة ايكولوجي بدمج كلمتين يونانيتين "المنزل أو المكان ، الوجود أو العلم".

وتعرف البيئة من طرف الباحث ريكاردو ألبر مؤسس جمعية أصدقاء الطبيعة على أنها مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي، والتي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان ما و تؤلف وحدة ايكولوجية مترابطة.

من جهة أخرى تعرف بأنها المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بها يشمل من ماء و هواء و تربة و كائنات حية و منشآت أقامها لإشباع حاجاته.

وتعرف أيضا على أنها مجموعة العوامل البيولوجية و الكيميائية و الطبيعية و الجغرافية و المناخية المحيطة بالإنسان والمحيطة بالمساحات التي يقطنها، والتي تحدد نشاط الإنسان اتجاهاته و تؤثر في سلوكه و نظام حياته.

من هنا يمكن القول أن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان، فهناك البيئة المادية مثل الهواء و الماء و الأرض، والبيئة البيولوجية مثل الحيوانات والمزروعات و البشر.و كل عناصر البيئة متصلة بعضها ولا يمكن للإنسان أن يعيش بدون البيئة المادية و البيئة البيولوجية. فالمجتمعات البشرية تعيش في ثلاثة أنظمة أساسية هي:المحيط الحيوي، المحيط المصنوع، المحيط الاجتماعي

[1] سامية سرحان ، مرجع سبق ذكره، ص3.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا مدى العلاقة الوثيقة بين الإنسان و البيئة،فهي إطار وجوده، و محددة أنشطة و مستويات معيشته. ولذا ينبغي على الإنسان أن يكون عاملا إيجابيا، يؤثر في البيئة حتى يحافظ على ذاته و محيطه.

ثانيا : عناصر البيئة :

1. البيئة الطبيعية:

تتكون من أربعة نظم هي : الغلاف الجوي Atmqspher الغلاف الصخري (اليابسة) hydrosphère الغلاف الحوي biosphère الذي يضم مجموعة من العناصر الحيوية التي تتقدمها الأغلفة الثلاثة ومتمثلة في التكوين النباتي و الحيواني ، العناصر غير العضوية[1].

2. البيئة البيولوجية:

تشمل الإنسان "الفرد " و أسرته و مجتمعه ، و كذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي و تعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية[2].

3. البيئة الاجتماعية:

يقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مغيره ، ذلك الإطار من العلاقات الذي هو أساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما ، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معا و حضارة في بيئات متباعدة ،و تؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية ، واستحدث الإنسان خلال رحلة حياة الطويلة بيئة حضارية لكي تساعده في حياته.

[1] رمة ياسين ، حمداني أسامه، واقع التجارة الخارجية وفق المعايير البيئية للمنظمة العالمية للتجارة ،، شهادة ماجستير ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي 2017،ص:7.

[2] رمة ياسين ، حمداني أسامه ، مرجع سبق ذكره، ص7.

ثالثا: الإدارة البيئي:

1. تعريف نظام الإدارة البيئة:[1]

تعدد التعاريف التي جاءت بصدد توضيح معنى نظام الإدارة البيئية ومن بينها:

عرفة منظمة " نظام إدارة البيئة على أنها :"جزء من نظام الشامل ، الذي يتضمن هيكل تنظيمي النشاطات والمسؤوليات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها".

كما عرفة النظام الإدارة البيئة على انه :"دورة مستمرة من التخطيط والتنفيذ والمراجعة والتحسين للأعمال التي تقوم بها المنظمات للإيفاء بالالتزامات البيئية .

وعرف انه :"مجموعة الإجراءات الموثقة و المهيكلية ، والقابلة للتحقق منها تأخذ صيغة المراحل المتعددة و المتكاملة وتعالج كل الأمور، بدأ من الإدارة وممارسات العمل إلى التقنيات و الرعاية القانونية ، والتي تم وضعها لتلبية وإدامة تحسين مستوى السياسات البيئية وهداف المنظمة."

مما سبق يمكن إن تقول أن نظام إدارة البيئة عبارة عن آداة إدارية تتمتع بالمرونة ، تمكن المنظمة على فهم وتقيم مختلف الجوانب البيئية للانشطتها وعمليتها، مع نختلف الحالات التي تواجها سواى محتمله أو المفاجئة بما يحقق آداة بينيا أفضل .

[1] حنان بن جمعة ، مريم تعيشت ،مرجع سبق ذكره،ص4.

المطلب الثاني: المشاكل البيئية في المجال الاقتصادي .

نتطرق في هذا المطلب عن المشاكل البيئة في مجال الاقتصاد

أولا : أثر حماية البيئة على التشغيل .[1]

للسياسة البيئية تأثير واضح على التشغيل ،فمن جهة يمكن لأسباب تتعلق بحماية البيئة، تمنع تنفيذ بعض الاستثمارات في مجالات محددة كمنشآت الفحم أو محطات الطاقة النووية، وهذا سيكون له تأثير سلبي على التشغيل ومن جهة أخرى يمكن خلق فرص عمل جديدة أو تتم المحافظة على أماكن تحمل قائمة من خلال الاستثمارات البيئية و نفقات حماية البيئة فالنفقات التي تنفقها الحكومة وقطاع الإعمال على حماية البيئة تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة و يمكن ملاحظة الآثار الايجابية مع السلبية للإجراءات حماية البيئة على فرص العمل ،كما هو موضع في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): يوضح الآثار الايجابية و السلبية لإجراءات حماية البيئة .

الآثار الايجابية	الآثار السلبية
أماكن عمل جديدة من خلال:	خسائر أماكن العمل بسبب:
1- استثمار في مجال حماية البيئة	1- عرقلة الاستثمار بسبب إجراءات حماية البيئة
2-مصانع صناعة تجهيزات و معدات حماية البيئة	2-توجه الاستثمارات و انتقال الإنتاج إلى الخارج نتيجة القيود ز التعليمات البيئية المتشددة
3- إدارة و تخطيط حماية البيئة	3- إغلاق بعض المصانع بسبب ارتفاع تكاليف حماية البيئية

المصدر : باتر ورده، مرجع سبق ذكره، ص28.

وبالتالي فإجراءات حماية البيئة لا تتسبب بشكل عام بآثار سلبية على العمالة و التشغيل ، و قد يكون هناك آثار سلبية على مستوى الجزئي إلا أنه على المستوى الكلي يكون التأثير إيجابيا .

[1] عبد القادر عوينات ،تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة ،مذكرة ماجستير ، جامعة سعد دحلب ،البليدة ،ماي 2008،ص:10.

ثانيا: أثر حماية البيئة على مستوى الأسعار.[1]

إن تعليمات وقود حماية البيئة و كذلك الرسوم و الضرائب البيئة و بقيت أدوات السياسة البيئية ،سوف تتسبب في تكاليف إضافية الناتجة عن نقص في قيمة المعدات و التجهيزات البيئية و ستنتقل هذه التكاليف إلى أسعار المنتجات آجلا أم عاجلا . وسوف تؤثر إجراءات السياسة البيئية الحكومية تأثيرا على الأسعار في بعض مروجي الصناعة ، وفي بعض المنتجات التي تكون مثقلة بشكل كبير للبيئة ،ويمكن أن يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية في الفروع المعينة ، وتقود ذلك إلى الحد من الإنتاج أو ربما توفقه ، هذا التأثير لإجراءات حماية البيئة قد ظهر على شكل نقص عرض بعض المنتجات ، وبالتالي فتتجه أسعارها نحو الارتفاع .

ثالثا: أثر حماية التوازن الاقتصادي مع الخارج[2] .

إن تأثير حماية البيئة على التوازن الاقتصادي مع الخارج ، مرتبط و بشكل كبير مع تأثير حماية البيئة على استقرار مستوى الأسعار، فإذا كانت حماية البيئة ستؤدي في الأمد القصير إلى رفع التكاليف و مستوى الأسعار فإن القدرة التنافسية في السوق العالمية ستتجه نحو التناقص .و يمكن أن يكون هناك انخفاض نسبي للقدرة التنافسية لبلد من البلدان عندما تكون تعليمات و قيود حماية البيئة في هذا البلد متشددة جدا و أكثر من الدول الأخرى ويكون الوضع البيئي سيئا جدا أو أسوء مما هو عليه في الدول الأخرى، مما ينجم عنه ارتفاع في التكاليف حماية هناك، وذلك لان هناك حاجة ملحة في هذا دول أخرى تكون التعليمات و القيود و اللوائح البيئية أقل تشددا مما هو في دول أخرى وذلك لأسباب تتعلق بالمعطيات البيئية و الظروف و الشروط الطبيعية لهذه الدول .

[1] عبد القادر عوينات، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] عبد القادر عوينات، مرجع سبق ذكره ، ص12.

ويمكن أن تأثر حماية البيئة على التوازن الاقتصادي مع الخارج وعلى ميزان المدفوعات أيضا في حال انتقال مصانع الاستثمارات، و تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج يمكن أن يجعل ميزان رؤوس الأموال أكثر سوءا .

رابعا: أثر حماية البيئة على النمو الاقتصادي .

ويتأثر أيضا النمو الاقتصادي بالسياسات البيئية فهناك أثر سلبي يتمثل في توقيف أو عرقلة النمو في الأمد القصير من خلال الإنفاق على الاستثمارات غير الإنتاجية في مجال حماية البيئة، وهناك أثر إيجابي يتمثل في تطور تكنولوجيا حماية البيئة التي تحمل في طياتها نمو اقتصاديا ،فضلا عن تأثير الإنفاق على النمو في الأمد الطويل ، وإضافة إلى ذلك فإن النمو الاقتصادي العشوائي غير المتحكم فيه يمكن أن يقود إلى تلويث البيئة ، وهذا سيكون له تأثير على شروط إنتاج السلع الملائمة للبيئة.

المطلب الثالث: المعايير البيئية .

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم المعايير البيئية وأنواعها وأهميتها .

أولا: مفهوم المعايير البيئية .

1. مفهوم المعيار:[1]

يقصد بالمعايير البيئية عموما على أنها " تلك الشروط التي يجب توفرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجية أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبوته و طريقة تغليفها و كذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية و كيفية التعامل معها ". ووضع هذه المعايير لا يقصد فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة فحسب ،ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة

[1] سهيل جابر ،يوسف يمنه ،دور المعايير البيئية في دعم الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة، شهادة ماستر ،جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي ،2020،ص :03.

الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام للمبيدات و الأسمدة لحماية التربة فضلا من الموصفات التعبئة و تغليف .

يعني بكلمة معاير تدبير ينبغي الامتثال له ، ويمكن أن يكون هذا المعيار طوعيا أو إلزاميا، ومن الناحية القانونية البحتة تبقى المعايير طوعية إلى أن ينص عليها قانون وطني كالأنظمة الفنية، فيجعلها إلزامية.

هي مجموعة من القيود الخاصة بمعالجة قضايا التلوث و الأخطار البيئية من خلال التنظيمات التشريعية و اللائحة التي تحدد مستويات إصدار العوادم ، و توصيات و اشتراطات معينة تتعلق بأسلوب الإنتاج أو المنتجات وقد تذهب في أقصى صورها إلى حضر ممارسة أنشطة معينة أو عدم السماح بدخول سلعة معينة لم تراعى فيها المعايير والقيود المفروضة نظرا لما يترتب عليها من مخاطر بيئية.

2. مفهوم المعايير البيئية :[1]

تصدر المعايير البيئية في معظمها عن لجان من الخبراء الدوليين ، ثم يجري اعتماده أو تكييفها وفقا لاحتياجات البلدان أو الشركات و مصالحها و ظروفها . وتستند هذه المعايير عادة إلى مبادئ عملية ترمي إلى التخفيف من الأخطار التي قد تلحق بالبيئة ، و الأخطار التي قد تلحق بالصحة و السلامة العامة ، و بالتالي تعتمد المعايير البيئية كأنظمة فنية وفقا لما لها قدرة على حماية المستهلكين و الموظفين و أرباب العمل ، وعلى الحفاظ في الوقت ذاته على النظم الإيكولوجية الطبيعية .

[1] زعيتر فاتح ، مساهمة دمج المعايير البيئية بالمؤسسات الصحية في تحقيق السلامة المهنية لمقدمي الخدمة ،أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، 2019-2020،ص28.

ثانيا: أنواع و أهمية المعايير البيئية .

1. أنواع المعايير البيئية .

أ- معايير نوعية البيئة .

وهي تلك التي تعين الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه ،وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها ، يتعلق بعضها بالإنتاج و البعض الأخر بالاستهلاك ، وهي تعد معايير عامة تصف حالة البيئة[1].

ب- معايير الانبعاث .

وهي تحديد كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تبعث من مصدر أو مادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة ، أو أثناء دورة تشغيل معينة ، ومن ثم يكون تأثيرها كبير على أساليب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال استخدام طرق إنتاج معينة تقلل التلوث، و تطبيق معايير الانبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوة الحرارية .

ت- معايير العمليات والإنتاج .

وهي تلك التي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج ما السلع ،وتصف الطرق و الأساليب الواجب استخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج، مثل نوع التكنولوجيا و الآلات والمعدات المستخدمة و مدى ملائمتها .....الخ، كما تشمل أيضا على مستويات الانبعاث و القواعد التي ينبغي مراعاتها في استغلال المنشآت الثابتة و كيفية تصميم هذه المنشآت .

ث- معايير المنتجات:

وهي تطبق بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستهلكين من التلوث البيئي المباشر، أي أن تلك المعايير فدف إلى حماية البيئة من الإضرار التي تحدث من استعمال أو استهلاك سلعة أو مشج ما، نظرا لما قد يصدر عنه أو يحتويه من مواد مضرة بالإنسان و الحيوان أو

[1] سهيل جابر، يوسف يمنيه، دور المعايير البيئية في دعم الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة ، شهادة ماستر ،جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي،2020،ص:3.

الثدييات أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط عناصر النظام البيئي، و تقوم هذه المعايير بتحديد ووصف ما يلي[1]:

- ✓ الخصائص الطبيعية و الكيميائية للمنتجات، و خاصة تلك التي تشير إلى ما تحتويه من مواد ملوثة و مضرة .
- ✓ القواعد المتعلقة بشروط التعبئة و التغليف و التلوين أو العرض السلعة معينة التي تهدف إلى حماية المستهلكين .
- ✓ مستويات الملوثة المنبعثة أو المتحالفة و التي تحدثها سلعة معينة خلال عملية الاستعمال.
- ✓ كيفية التخلص و التصرف في المنتج بعد استخدامه كإعادة التدوير Le recyclage أو إعادة الاستخدام.

2. أهمية المعايير البيئية .

تؤثر الأنشطة الصناعية باختلاف أنواعها ومكوناتها على عناصر البيئة التي يعيشها الإنسان وقد تكون هذه التأثيرات مباشرة . وفي الأجل الطويل تؤثر على صحة الإنسان وعلى معدلات التنمية وعلى تزايد القلق اتجاه هذه الآثار الضارة للتلوث الصناعي تزايد الضغط على القطاع الصناعي لاستخدام طرق تصنيع صديقة للبيئة تحافظ عليها ، حيث أن الاتحاد الأوروبي سيترتب عليه انخفاض الصادرات في هذه السوق الهامة،وفي نفس الوقت فان عدم تطبيق المعايير البيئية في ظل المنافسة الشديدة بين المصدرين يمكن أن تؤثر على القدرة التنافسية السعرية لها في هذه السوق، بل وفي أسواق أخرى قد تحذو حذو الاتحاد الأوروبي في هذه التدابير الحمائية .

ونعرض في مايلي لأهم العوامل التي أدت إلى ضرورة الاهتمام بالبعد البيئي في العملية الإنتاجية :

[1] سهيل جابر ويوسف يمنيه، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

✓ تعتبر المتطلبات و المعايير البيئية و ما ستلزمه من شهادات توافق بيئية من أهم عوامل تفعيل القدرات التنافسية، كما أنها من أهم العوائق غير الجمركية التي تضعها الدول المتقدمة أمام التجارة العالمية خاصة في ظل انخفاض الحواجز الجمركية.

✓ الطاقات الإنتاجية المحدودة للعديد من الدول النامية ومنها الجزائر بالرغم من توفر العديد من المزايا النسبية لهذه الدول و التي تمثل توفر المواد الخام ورخص الأيدي العاملة ، لذلك لابد من الاهتمام بسياسات التوافق البيئي التي تهدف إلى تقليل الفاقد الناتج عن العملية الإنتاجية ورفع الكفاءة الإنتاجية و تحقيق وفرات في المياه و الكيماويات و الطاقة و تخفيض زمن التشغيل بما يمكن أن يعوض أي تكاليف ناجمة عن استخدام طرق صديقة للبيئة.

✓ اتجاه الدولة المستوردة في حالة عدم اهتمام المصدرين بالمتطلبات البيئية إلى أخرى قادرة على الوفاء بها مما يعني إمكانية الخروج شيئا فشيئا من السوق أو أنها تلجأ إلى الضغط لخفض السعر نتيجة عدم الاهتمام بالمعايير البيئية .

✓ وجود استعداد لدى الدول المتقدمة لتقديم المساعدات الفنية و المالية للدول النامية تتعلق بالتوافق البيئي حتى تضمن وصل منتجات آمنة لمستهلكيها، لذلك يجب على حكومات الدول النامية الاهتمام بدراسة كيفية الحصول على أقصى استفادة ممكنة من هذه المساعدات في طرق توفيق أوضاعها البيئية.

ثالثا: نظم المعايير البيئية :

1. النظم الأوروبية للمراقبة و الإدارة البيئيةEMAS :

أظهر الاتحاد الأوروبي بسرعة سياسته الطوعية من خلال اقتراح تشريع غير إلزامي في مجال حماية البيئة، هذا التشريع الذي يطبق بصورة أكبر على المنتوجات المستوردة ، ففي 29جوان 1993أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي تشريعا تحت رقم 93/1836يخص كيفية مساهمة المؤسسات الصناعية في نظام مشترك للإدارة و التدقيق البيئي يسمى إدارة البيئة و التدفق EMAS ،وفي سنة 2001 قام الاتحاد الأوروبي بمراجعة هذا التشريع ، وفي أفريل

2001أصدرت النسخة الجديدة و المسماة 271/2001 EMASأصناف المؤسسات ، غير أن متطلباتها الصارمة و الشكوك حولها بسبب حدودها الإقليمية جعل المؤسسات تتجه نحو المواصفة الدولية ISO14001 .

2. المعيار البريطاني BS7750 :

أصدر المعهد البريطاني للمواصفات BSI الواصفة كأول مواصفة وطنية لأنظمة الإدارة البيئية عام ، وقد تم تنقيحها و صدرت كصيغة ثانية عام ، كما أن نجاح هذه المواصفة دفع بالعديد من الدول لان تصدر موصفات وطنية مماثلة ، لذلك تعد هذه المواصفة أداة إدارية فاعلة تساعد المنظمات للنهوض بأداتها البيئي من خلال توفير مدخل نظمي شامل يمكن المنظمات من بناء و تطوير أنظمتها الإدارية البيئية و المحافظة عليها .

3. معايير أنظمة الإدارية البيئية الايزوISO1400:

معايير أنظمة الإدارة الايزو هي سلسلة مواصفات قياسية دولية خاصة بنظم الإدارة البيئية تتكون من عدد من المعايير ، تتمحور حول كل واحدة منها مجموعة من البنوك و المتطلبات ذات الطابع الفني و الإداري ، الغاية منها تشجيع و تنمية إدارة بيئية أكثر كفاءة و فاعلية في المؤسسات المختلفة باتجاه تطوير و حماية البيئة .[1]

[1] زعيتر فاتح، مرجع سبق ذكره، ص : 31.

المبحث الثالث : المعايير البيئية و تأثيرها على التجارة الخارجية :

المطلب الأول: الأبعاد المعايير البيئية في التجارة الخارجية و أنواعه و التأثير

أولا: مفهوم المعايير البيئية في نظرة التجارة الخارجية:

يقصد بالاشتراطات البيئية عموما : تلك الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها و طريقة تغليفها و كذلك الموصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية و كيفية التعامل معها ووضع هذه المعايير لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة فحسب ، و لكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لها تقضيه العلمية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام مبيدات و الأسمدة لحماية التربة فضلا عن موصفات التعبئة و التغليف[1].

ثانيا: أنواع المعايير البيئية و الاشتراطات البيئية:

تتمثل أهم صور المعايير البيئية و أنواعها فيما يلي[2]:

1. معايير نوعية البيئة :

وهي تلك التي تعين الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه ، و تستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها ، يتعلق بعضها بالإنتاج و البعض الأخر بالاستهلاك ،وهي تعد معايير عامة تصف حالة البيئة .

2. **معايير الانبعاث :**

وهي تحدد كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة ،خلال وحدة زمنية معينة ،أو أثناء دورة تشغيل معينة ،ومن تم يكون تأثيرها كبير على أساليب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال استخدام طرق إنتاج معينة تقليل التلوث ،و تطبق معايير الانبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوة الحرارية .

[1] سهيل حسين الفتلاوي ،منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2006،ص35.

[2] عبد العزيز مخيمر ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية القاهرة ،1986،ص ص : 216 217.

3. معايير العمليات و الإنتاج

وهي تلك التي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع ،و تصنف الطرق و الأساليب الواجب استخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج ، مثل نوع التكنولوجيا و الآلات و المعدات المستخدمة ومدى ملائمتها ...الخ ، كما تشمل أيضا على مستويات الانبعاث و القواعد التي ينبغي مراعاتها في استغلال المنشآت الثانية و كيفية تصميم هذه المنشآت .

4. معايير المنتجات

وهي تطبق بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستهلكين من التلوث البيئي المباشر، أي أن تلك المعايير تهدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحدث من استعمال أو استغلال سلعة أو منتج ما، نظرا لما قد يصدر عنه أو يحتوي من مواد مضرة بالإنسان و الحيوان أو النبات أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي ،[1] و تقوم هذه المعايير بتحديد ووصف مايلي :

- ✓ الخصائص الطبيعية و الكيميائية للمنتجات ، و خاصة تلك التي تشير إلى ما تحتويه من مواد ملوثة و مضرة .
- ✓ القواعد الخاصة بشروط التعبئة و التغليف و التلوين أو العرض لسلعة معينة التي تهدف إلى حماية المستهلكين .
- ✓ مستويات الملوث المنبعثة أو المتخلفة و التي تحدثها سلعة معينة خلال عملية الاستعمال .
- ✓ النسب القصوى المسموح بها من السموم الصناعية و الكيماويات في المنتجات .
- ✓ كيفية التخلص و التصرف في المنتج بعد استخدامه كإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام.

[1] السيد احمد عبد الخالق ، السياسات البيئية و التجارة الدولية ، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية و التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1994، ص ، ص: 68 ،69 .

5. معايير الأداء

وهي تتطلب أنشطة معينة كالتقييم البيئي ، و الذي غالبا ما يعمل تحسين إدارة البيئة

ثالثا: العلاقة و التأثير المتبادل ما بين الأبعاد البيئية و السياسات التجارية:

بدأ النقاش حول الآثار المحتملة و المتبادلة ما بين السياسة البيئية و السياسة التجارة منذ سنة 1992. وهذا من قبل المنظمة العالمية للتجارة ، وفي جو عالمي اتسم بزيادة الوعي البيئي فكانت آنذاك أربعة فرضيات محتملة لأهم الآثار الناتجة عن الثورة التجارية و التي قد تخل بالتوازن البيئي وهي كما يلي:[1]

1. آثار الاقتصادي السلمي:

بما أن الحرية التجارية تزيد من مستويات الأداء الاقتصادي عموما ، فإن ذلك يشكل بصفة آلية ضغطا على البيئة بسبب الاستعمال الواسع للموارد الطبيعية متجددة وغير متجددة في عملية الإنتاجية كمواد وسيطة مثل [2]: الطاقة ، الخشب، المياه وهي عناصر ضرورية في أية علمية لتعظيم الإنتاج ، هذا ما يساهم من جهة أخرى في زيادة حجم النفايات الصلبة الملوثة للتربة و المياه ، و الإفرازات الغازية السامة الملوثة للهواء . وعليه من الواضح أن أثر الاقتصاد السلمي الذي يخلقه التسارع في المبادلات التجارية يزيد من مختلف أشكال التلوث ، و يسهم في إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية عن طريق التخصص و الاقتصاد السلمي .

2. آثار المنافسة:

إن التوسع في المبادلات الدولية يفتح آفاقا كبيرة للمنافسة في الأسواق العالمية ، هذا ما يدفع الشركات المتنافسة على تخفيض اتفاقها في مجال الحفاظ على البيئية للرفع من درجة

[1] بن عبد العزيز سفيان ، بن عبد العزيز سمير، تأثير المعايير البيئية على تسويق منتجات الدول النامية في الأسواق الدولية ،مجلة الابتكار و التسويق ، جامعة بشار ، الجزائر ، ص235.

[2] بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، مرجع سبق ذكره، ص.236

تنافسها أو الحفاظ على نفس مستوياتها السابقة وهذا في إطار عام من التخفيف من التكاليف غير المسترجعة .[1]

3. آثار ذات طابع جغرافي :

إن الدول المتشددة في تطبيق المعايير و الاشتراطات البيئية ستساهم في هروب الشركات في وقت أصبحت العولمة المالية تساعد على انتقال الرساميل بسرعة و سهولة إلى دول أقل تشددا بيئيا أو أكثر تسامحا مع الملوثين للبيئة ،وهذا ما يسمي بنظرية لجوء الملوثين التي طبقتها شركة ميشلان لصناعة العجلات المطاطية بلجوئها إلى الجزائر. [2]

4. آثار تشريعية :

حتى الدول التي تسعى لحماية محيطها و الحفاظ على البيئة مع الرفع من مقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية بسن قوانين رادعة تحمي بواسطتها صحة مواطنيها من جهة و صناعتها الوطنية من جهة أخرى ،ستجد نفسها مهتمة بحرق القوانين الدولية للتجارة مما يدخلها في دوامة إجراءات قضائية و تعويضات مالية للمتضررين تجارب من تشريعاتها و التي عليها تعديلها كبرهان لفقد الدول سيادتها الوطنية .

و لعل من بين أهم إفرازات هذا الجدل الاقتصادي خاصة في الفترة الحالية بعد إفرازات الأزمة المالية العالمية 2009 و التي ما زالت إرهاصاتها متواصلة هو ظهور استخدامات ذكية للاشتراطات البيئية في الحقل الاقتصاد بغية حماية الاقتصادات الوطنية من المنافسة الأجنبية من طرف العديد من الدول.

[1] بن عبد العزيز سفيان ، بن عبد العزيز سمير ،مرجع سبق ذكره ، ص235.

[2] بن عبد العزيز سفيان ، بن عبد العزيز سمير ،مرجع سبق ذكره ، ص235.

المطلب الثاني : مجال تحليل العلاقة بين التجارة و البيئة.

أولا: الإطار العام للتجارة و البيئة و العلاقة بينهما :

تعتبر التجارة الدولية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاديات المحلية و اقتصاديات العالم الخارجي ، لما تتضمنه من تدفق للسلع و الخدمات من و إلى الدولة وما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي ، ومنه فالتجارة تعتبر كمحرك للنمو الاقتصادي [1]و ما لهذا الأخير تأثير على البيئة .

يشير "مارك هالي " خبير التجارة و البيئة في المؤسسة العالمية للتنمية المستدامة فإن هناك ثلاثة مجالات لتحليل العلاقة بين التجارة و البيئة و التأثيرات المتبادلة بينهما .[2]و فيما يلي سوف يتم شرح هذه المجالات بشيء من التفصيل .

1. **تأثيرات المنتج :**

المباشرة على البيئة ،و التي قد تكون إيجابية عندما تساهم التجارة في انتشار التقنيات و السلع ذات التأثير القليل على البيئة ، كما يمكن أن يساهم الانفتاح على التجارة و الاستثمار في دعم التنمية ، من خلال التقنيات الحديثة و الاستثمار في المشاريع البيئة .[3]

ففي الجانب السلبي فإن التجارة يمكن أن تسهل من انتقال السلع و الموارد الملوثة للبيئة مثل المواد السامة و النفايات الخطرة ، و غالبا ما يتم التخلص من هذه المواد في دول لا تملك التقنيات الكافية للتعامل معها و تخفيض المخاطر الناجمة عنها ، ومن ناحية أخرى فإن التجارة تساهم في استنزاف الموارد الطبيعية و منها الكائنات الحية.

---

[1] خالد محمد السواعي :التجارة الدولية النظرية و تطبيقاتها ،عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2010 ص 260.

[2] باتر محمد علي وردم : العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ،الأهلية للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2003 ، ص ص284 286 .

[3] محي الدين حمداني : حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديد الحاضر و المستقبل دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامهة الجزائر ،2009. ص . 180.(غير منشورة)

2. التأثيرات على مستوى النشاط الاقتصادي :

بعض التأثيرات في هذا المجال قد تكون سلبية على البيئة ، و منها التزايد في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعة ، سواء كان ذلك من خلال استخراج المواد الخام و التعدين أو قطع الأخشاب أو استنزاف الموارد المائية أو إنتاج المخلفات و التلوث ، وبشكل مباشر فإن زيادة مستوى النشاط الاقتصادي يعني زيادة مستوى التدهور البيئي ما لم تكن هناك تشريعات تنظيم هذا التأثير .

3. التأثيرات الهيكلية:

يؤدي تحرير التجارة إلى تغير في تركيبة الاقتصاد في أية دولة ، حيث يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع المتخصصة بها وزيادة استيراد السلع الأخرى ، و على سبيل المثال، فإن دولة استوائية ذات غابات كثيفة سوف تضطر إلى زيادة إنتاج الخشب و بالتالي قطع الغابات بشكل مكثف من أجل المنافسة في السوق العالمية.

ثانيا: إدراج البيئة كأحد عناصر التجارة الدولية .

قد استلزم هذا الأمر من الاقتصاديين الاهتمام بالظواهر البيئية ، و بحث العلاقة بين السياسة البيئية و التجارة الدولية ،[1]مما أدى إلى دمج البيئة أو المتغيرات في نظرية التجارة الدولية ،و اعتبار البيئة أحد عناصر التجارة الدولية ، وذلك ترجع إلى :[2]

✓ تعتبر البيئة عنصرا إنتاجيا لازما للإنتاج كالعناصر الإنتاجية الأخرى، حيث أنها أي البيئة مصدر الخدمات إنتاجية لكافة الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب تصريف ما يختلف عن هذه الأنشطة من انبعاثات و مخلفات ،وحيث أن قدرة الطبيعية على امتصاص هذا الانبعاث و المخلفات ذاتيا تكاد تكون محدودة ، لذا فإن البيئة تعتبر عنصرا إنتاجيا كأي عنصر إنتاجي آخر غير قابل للتجزئة من الإمكانيات المتاحة لأي دولة، كما أن قيد على

[1] محمد رئيف مسعد عبده ،التجارة الخارجية ، دار الثقافة العربية للنشر ،مصر ،2007،ص ص 176 177 .

[2] سامي عفيفي حاتم : قضايا معاصرة في التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية للنشر ، الطبعة الثانية ، القاهرة ،2005،ص313.

الإنتاج و التجارة الدولية ،و تتسبب في اختلاف تكاليف الإنتاج النسبية بين الدول ،و بالتالي فهي مصدر أو سبب تمتع إحدى الدول بميزة تنافسية عن الأخرى ؛

✓ يستلزم المحافظة على البيئة تسعير الموارد البيئية بما يتناسب مع التكاليف الاجتماعية وذلك ن خلال تحميل كل سلعة بتكاليف تلوثها للبيئة، عن طريق تحويل الوفورات البيئة، السالبة إلى تكاليف داخلية في الأنشطة الإنتاجية و الاستهلاكية المتسببة في التلوث ؛

✓ إن اشتمال أسعار السلع و الخدمات على تكلفة استخدام الموارد البيئية يعتبر بمثابة تصحيح هيكل الأسعار المحلية و العالمية ، ومن ثم فإن هذا التصحيح يساعد على الأجيال الحالية و المقبلة على الموارد الطبيعية و البيئية من ناحية ،و بين قدرة البيئة على مواجهة هذا الطلب من ناحية أخرى، بحيث ألا يقلل من القدرة الامتصاصية الذاتية للبيئة ،أو يخفض من المعدلات التنمية ؛

في ضوء السالف الذكر فإن إدراج البيئة كأحد متغيرات التجارة الدولية ،سوف يؤدي إلى الحقائق التالية:

✓ إذا التزمت الدول بنفس المعايير البيئية ،بغرض تحقيق مستوى واحد من نظافة البيئة ،فإن هذا سوف يؤدي إلى أن الدول التي تتمتع بقدرة امتصاصية ذاتية للبيئة، سوف تقوم بتخصيص قدر أقل من الموارد الاقتصادية لمكافحة التلوث، و ذلك بالمقارنة بالدول الأخرى الأقل استعداد في هذا الشأن؛

✓ تحظي الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في الموارد البيئية (القدرات الامتصاصية الذاتية المرتفعة) بميزة تنافسية في أنتاج السلع و الخدمات الأكثر تلوثا للبيئة، و بالتالي يتغير نمط التجارة الدولية، مما يحدث تغيرا في الهياكل الاقتصادية؛

إلا أنه إذا انتهجت إحدى الدول سياسية بيئية ،فإن ذلك يتضمن زيادة تكاليف الإنتاج، مما يصب في بوتقة ارتفاع أسعار السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها محليا، مما يؤدي إلى الفشل في تحقيق ميزة تنافسية عالية في إنتاج هذه السلع و الخدمات ،ومن ثم إسدال الستار

على تنافسينها في الأسواق العالمية ومن ناحية أخرى عجز المنتجين المحليين عن المنافسة الواردات الأجنبية في الأسواق المحلية.

ثالثا: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة و البيئة :

4. شعورا بحجم التدهور الذي يحيط بالبيئة، فقد اتجه العالم منذ أوائل القرن الماضي إلى وضع العديد من الاتفاقيات و المعاهدات و البروتوكولات من أجل حشد الجهود الدولية لمعالجة القضايا ذات العلاقة بالبيئة ومواردها، وبقدر عدد هذه الاتفاقيات بنحو 200اتفاقية،[1] إلا أن عدد ما يرتبط منها بالتجارة أو يتناولها بشكل أو بآخر لا يتجاوز العشرين، هذا بالإضافة إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المنبثقة عن جولة أوروغواي التي تتناول موضوعات التجارة و البيئة في عدة نصوص و إحكام ،وأهم الاتفاقيات التي لها جوانب تجارية هما:[2]

1. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية:

و الذي عقد في ريودي جانيرو عاو 1992،يعد هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات التي عنيت بموضوعات البيئة، ومن بين الوثائق التي صدرت عنه تلك التي تضع مبادئ لكيفية الاستفادة من الغابات في العالم دون الإضرار بالبيئة . كما تم الاتفاق في المؤتمر على توقيع اتفاقيتين هما:[3]

- ✓ اتفاقية المناخ ، التي تعني بواجهة التغيرات المناخية ؛
- ✓ اتفاقية التنوع البيولوجي التي تعني بالمحافظة على التنوع النبات و الحيوان .

2. أجندة القرن 21:

هي البرامج عمل لمكافحة المشاكل البيئية و التنموية التي تواجه العالم ، و يعتمد برنامج العمل هذا على توطيد السياسات

[1] جميلة وطني : كفاية التشريعات البيئية و تشجيع آليات التنفيذ بدولة البحرين ، الأمم المتحدة ،وقائع اجتماع فريق الخبراء حول مدى كفاية التشريعات البيئية و تعزيز آليات تنفيذها في الدول العربية ، بيروت 7-9جويلية ،1999.

[3] محسن أحمد هلال :موضوع البيئة بين التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية ،تطور تاريخي ، منشورات الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا 2003، ص 3.

الوطنية و تفعيل وتقوية الاقتصاديات البيئية الدولة، من اجل تسريع التنمية،وتربط الأجندة تحقيق التنمية المستدامة بالتجارة و المحافظة على البيئة ،إذ تنص على أن يقوم المجتمع الدولي بتأكيد و تعزيز السياسات البيئية و التجارية ،كما تهدف الأجندة إلى توفير تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عادل يسمح للدول ،خاصة النامية منها ،بتحسين و تطوير هياكلها الاقتصادية و إيجاد فرص لنفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية من خلال تخفيض العوائق الحمائية أمام صادراتها إلى الدول المتقدمة[1].

اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات النباتات المعرضة للانقراض1973 :

أبرمت هذه الاتفاقية عام 1973 ودخلت حيز التنفيذ عام 1975 وهي تهدف إلى مراقبة تجارة الأنواع الحيوانية المعرضة للانقراض و أجزائها و المنتجات المصنعة منها ،من خلال عدة وسائل ، منها الحظر النهائي أو الحظر النسبي لجارة بعض الأنواع و حق الترخيص الجزئي للتجارة في بعض المنتجات أو الأنواع ، و تضم الاتفاقية ثلاثة ملاحق تحدد أنواع الحيوانات و النباتات التي تعد في خطر و معرضة للانقراض .[2]

3. بروتوكول مونتريال 1987 الخاص بحماية طبقة الأوزون :

عقد مؤتمر مونتريال في كندا في سبتمبر عام 1987 تحت رعاية الأمم المتحدة ،و قد أنشأ المؤتمر نظام تحكم في المواد الكيماوية التي تسبب ضررا لطبقة الأوزون ،و ذلك من خلال حظر إنتاج أو استخدام العديد من تلك المواد ، و وضع قيود لاستخدام البعض الأخر ،و تعتمد الآلية التي وضعها المؤتمر على التحكم في تجارة المكونات الضارة بطبقة الأوزون من جهة و على الاتجار في منتجات تحتوي على مكونات غير ضارة ، و من المعروف أن التلوث البيئي يساعد على نقصان الأوزون كما أن استخدام الكيماويات و المبيدات الحشرات ،و بعض الصناعات كصناعات أجهزة التكييف و التبريد تسهم في تدميرها .

[1] محسن أحمد هلال ، مرجع سبق ذكره، ص:12.

[2] محسن أحمد هلال ، مرجع سبق ذكره، ص:14.

المطلب الثالث: مزايا تبني السياسات البيئية وأثرها على تنافسية الصادرات .

نتيجة لتفاقم المشاكل البيئية وجب وضع سياسات بيئية كفيلة بالتغلب على هذه المشاكل سواء كانت محلية أو دولية، و دلك لما للسياسات البيئية من مزايا[1].

1. مزايا تبني السياسات البيئية:

ومن جملة المزايا التي يتيحها تبني السياسات البيئية نذكر:

- ✓ خدمة برامج التنمية و توفير احتياجاتها من السلع البيئية المستوردة و زيادة فرص التصدير للسلع الوطنية في الأسواق العالمية؛
- ✓ استخدام أحدث التقنيات العالمية لإنتاج السلع البيئية داخل الدولة بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في البحث و التطوير للمنتجات الوطنية المطلوبة لأسواق التصدير ؛[2]
- ✓ تحفيز المصدرين على استخدام التقنيات الأنظف للالتزام بالاشتراطات البيئية للمستوردين و تحقيق الالتزام البيئي لمؤسسات الإنتاج الوطنية لتوفير السلع البيئية بأسعار منخفضة ؛
- ✓ تحقيق أهداف الحفاظ على الموارد و البيئة نتيجة للتوسع في إنتاج السلع ذات الأفضلية البيئية و توفير تكنولوجيا المعلومات و الإنتاج المناسب بيئيا في مجالات الطاقة المتجددة و الهندسة الوراثية ؛
- ✓ تعزيز الوعي البيئي للمواطنين بالتوسع في العنونة البيئية وزيادة دورة حياة المنتج للسلع لبيئية .

2. أثر السياسات البيئية على تنافسية الصادرات:

حاولت العديد من الدراسات اختبار صحة الافتراض بوجود علاقة سلبية بين السياسة البيئية و القدرة التنافسية للصادرات، و ذلك من خلال استخدام النماذج الإحصائية و الرياضية، و

[1] حبيبة عامر ، الجوانب البيئية للنظام التجاري متعدد الأطراف في إطار متطلبات التنمية المستدامة و انعكاساتها على الدول العربية ، شهادة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2012،ص75.

[2] حبيبة عامر ، مرجع سبق ذكره، ص 75.

انتهت بعض هذه الدراسات إلى وضع مؤشرات على انخفاض القدر التنافسية لصادرات الدول التي تطبق معايير بيئي، صارمة ،مثل ألمانيا و اليابان ،فيما أكدت دراسات أخرى أن آثار السياسة البيئية على تنافسية الصادرات تكاد تكون منعدمة أو ضعيفة في أحسن الأحوال ، و خاصة في مجال المنتجات الصناعية ،حيث لا تمثل النفقات اللازمة للتكيف مع المعايير البيئية سوى نسبة ضئيلة من إجمالي التكاليف الكلية للمشروع[1].

و يستشهد بعض الاقتصاديين على صحة النتائج التي توصلت إليها دراساتها بوجود تأثيرات سلبية للمعايير البيئية الصارمة على تنافسية الصادرات ، بأن دول أفريقيا الجنوبية فقدت ميزتها النسبية القوية التي كانت تتمتع بها المنتجات الأفيال (العاج و الجلود و غيرها) بعد تحريم تجارة تلك السلع بموجب اتفاقية التجارة الدولية للأجناس المعرضة لخطر الانقراض و كذلك إعادة معالجة المواد الصناعية الخطرة ،و التي كانت مزدهرة في الدول النامية قبل توقيع اتفاقية بازل المتعلقة بالنفايات السامة ، و التي يتم تصديرها من الدول الصناعية إلى الدول النامية ،ثم شهدت تراجعا كبيرا بعد توقيع هذه الاتفاقية أجريت دراسة على صادرات السلع الحساسة للبيئة في أكبر من خمسين دولة خلال العقود الثلاثة الماضية، و توصلت الدراسة إلى أن صادرات هذه السلع لم تتغير تغيرا يذكر على الرغم من تغير السياسات البيئية في كثير من هذه الدول خلال فترة دراسة، وخلصت إلى القول بأن الادعاء بأن المقاييس البيئية الصارمة تخفض من المنافسة الدولية للسلع الحساسة للبيئة ليس من السهل تبريره علميا .

وعلى ذلك ،فإنه لا يمكن الجزم بصورة حاسمة بصحة الافتراض القائل بأن السياسات البيئية الصارمة تؤدي إلى انخفاض المنافسة الدولية ،أو أن الدول التي تبني مقاييس بيئية أقل صرامة تحقق مكاسب اقتصادية كبيرة بحكم تمتعها بمزايا نسبية فيما يتعلق بالسلع الحساسة للبيئة ، و مع هذا فإنه ينبغي أن نضع في الاعتبار نوعية السلع و المنتجات عند تقدير مدى تأثرها بالسياسة البيئية.

[1] حبيبة عامر ، مرجع سبق ذكره، ص 76.

و مما يزيد من صعوبة تقييم أثر السياسة البيئية على أداء الصادرات، تداخل العوامل الاقتصادية الأخرى في التأثير على المنافسة الدولية، مثل التقدم التكنولوجي و السياسة الاقتصادية و المالية المتبعة ،و التنظيم الإداري و غير ذلك.

و للحد من التأثير السلبي المتوقع للسياسة البيئية على تنافسية الصادرات ، يمكن للدولة أن تلجأ إلى[1]:

- ✓ وضع مجموعة من الاستثناءات على سياستها البيئية ،لتستفيد منها تلك الصناعات التي يمكن أن تتضرر و تضعف قدرتها على المنافسة إذا ما طبقت عليها السياسات البيئية الوطنية ، إلا أن هذا الأسلوب يعاب عليه أنه لا يحقق الحماية للبيئية ، كما أن هذا الاستثناءات قد يصعب إلغاؤها فيما بعد؛
- ✓ إعطاء إعانات أو تعويضات للمشروعات التي يتحمل أن تتأثر سلبا نتيجة السياسة البيئية، ورغم أن هذا الأسلوب يتميز بإمكانية تحقيقه للغرض من الاستثناء دون التأثير على حماية البيئة التي هي هدف السياسة البيئية ،إلا أنه يتسبب في مشكلات عديدة المنظمة التجارة العالمية التي تحظر اللجوء إلى الإعانات الاقتصادية و الرسوم التعويضية؛
- ✓ تعتمد الدول اتفاقيات ثنائية أو متعدد الأطراف ، يعطي فيها كل طرف مزايا متبادلة للطرف الآخر، يكون من بينها استثناء الصادرات من المعايير البيئية الصارمة ، و بذلك تستطيع الدولة الحفاظ على المزايا النسبية التي تتمتع بها صادراتها ، وأن تحتفظ بتنصيب تلك الصادرات في الأسواق الأخرى، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أيضا أن يثير نزاعات قانونية مع منظمة التجارة العالمية؛
- ✓ إجبار الدول الأخرى على تبني معايير و مقاييس بيئية متشابهة لتلك التي تطبقها هي حتى تقبل ورداتها و الهدف من وراء ذلك هو حماية المنتجين المحليين من منافسة المنتجين الأجانب ، ممن تطبق دولهم سياسات بيئية أقل صرامة، وقد تلجأ الدولة إلى عقد اتفاقيات بيئية دولية صارمة من أجل تحقيق نفس الهدف؛

[1] حبيبة عامر ، مرجع سبق ذكره، ص 76.

و منه نجد أن تنمية الصادرات من القضايا التي لا يمكن بأي حال غض البصر عنها لما لها من أهمية بالغة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، أصبح لزاما على الدول النامية تعبئة الموارد المالية و البشرية و بناء القدرات لدفع و تنمية الصادرات المحلية عن طريق تبني السياسات البيئية في مؤسساتها مما يدعم القدرة التنافسية لصادراتها السلعية و الخدمية نتيجة لما أصبح للبعد البيئي من أهمية قصوى في الحفاظ على أو فتح الأسواق الخارجية[1].

المطلب الرابع : قياس أثر المعايير البيئية على التجارة الخارجية

نتطرق في هذا المطلب إلى قياس أثر المعايير البيئية على التجارة الخارجية

أولا: التطبيقات الذكية للاشتراطات البيئية في التجارة الدولية

إن تأثير الاشتراطات البيئية على موازين العلاقات التجارية الدولية أصبح في الفترة الحالية عابرا للحدود، فبعد أن كان يقتصر على القدرة التنافسية و التجارة الدولية للدول التي تأخذ بهذه الاشتراطات، أصبح في الفترة الحالية يمتد تأثيرها إلى اقتصاديات و التجارة الدول التي تتعامل معها.

- ✓ قد يتحمل المنتجون المحليون نفقات إضافية في سبيل التكيف مع الاشتراطات و المعايير البيئية، مما يؤثر بالتالي في هياكل النفقات و الأثمان النسبية و يصبح هذا التأثير ملحوظا إذا ما اقتصر تطبيق هذا المعايير في بعض البلدان دون البعض الأخر.
- ✓ قد توضع المعايير البيئية بطريقة تحكمية مبالغ فيه مما يجعلها تضع المنتجات الأجنبية في مركز أدنى من المحلية، إذا أحيانا يكون بإمكان المنتجين المحليين ممارسة نفوذهم و ضغوطهم على وضع وتطبيق معايير يعجز المنافسون الأجانب من وضعها وكما يعاب على الكثير من هاذي المعايير افتقارها إلى الشفافية وضعف استنادها إلى جانب العلمي في كثير من الأحيان.

[1] حبيبة عامر، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ثانيا: المؤشرات العامة لاعتبار المعايير البيئية أدوات حمائية غير تعريفية.

تبعا لصعوبة ما يصاحب عملية تحديد المعايير البيئية تستخدم لتحقيق أهداف تجارية حاول الاقتصادي بير سون (Pearson) في دراسة له إن يضع بعض المؤشرات العامة التي يمكن في ظلها اعتبار المعايير البيئية بمثابة أدوات حمائية غير تعرفيه.

الخلاصة:

مما سبق نستخلص أنه من المستحيل على أي دولة الاستغناء عن التجارة الخارجية وذلك يرجع إلى احتياجات من المواد الضرورية للإنتاج والتي لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي، مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري، و التجارة الخارجية ظهرت منذ العصور التاريخية الأولى و الثورة الصناعية التي حدثت في بداية القرن الثامن عشر تعتبر البداية الحقيقية لها، إلا أنه في الوقت الراهن اتسع حجمها ويرجع ذلك إلى التقدم الكبير الذي شهدته الدول في مختلف الآلات والتجارة لها علاقة وطيدة بالبيئة حيث تشكل مخرجات الأنشطة التجارية المختلفة بمثابة عائق أمامها، وذلك بالتلوث وانبعاث الغازات السامة مثلا التي تطرحها هذه المخرجات مما يجعل دراسة التأثيرات المحتملة لكل متغير على الآخر حتمية إذا أردنا أن نحافظ على البيئة، وذلك بتحديد المعايير البيئية للتجارة الخارجية والتي تتمثل في الشروط توفرها في المنتجات سواء في مداخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي، مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري، و التجارة الخارجية ظهرت منذ العصور التاريخية الأولى و الثورة الصناعية التي حدثت في بداية القرن الثامن عشر تعتبر البداية الحقيقية لها، إلا أنه في الوقت الراهن اتسع حجمها ويرجع ذلك إلى الكبير الذي شهدته الدول في مختلف الآلات لها علاقة وطيدة بالبيئة حيث تشكل مخرجات الأنشطة التجارية المختلفة بمثابة عائق أمامها، وذلك بالتلوث وانبعاث الغازات السامة مثلا التي تطرحها هذه المخرجات مما يجعل دراسة التأثيرات المحتملة لكل متغير على الآخر حتمية إذا أردنا أن نحافظ على البيئة، وذلك بتحديد المعايير البيئية للتجارة الخارجية والتي تتمثل في الشروط الواجب توفرها في المنتجات سواء في مداخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها.

الفصل الثاني

الانفتاح التجاري الأورو مغاربي في ظل الاشتراطات البيئية الأوروبية

تمهيد:

لقد تنوعت أشكال تدخل الدول في إدارة علاقات التجارية الدولية نتيجة لتطور التبادل التجاري بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية إما بتنفيذها أو بإقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع و الخدمات عبر حدودها تبعا للظروف الاقتصادية التي تعيشها كل دولة، وقدرا التنافسية في الأسواق الدولية وتوازن ميزان مدفوعات، إلا أنه ومنذ النصف الثاني من الثمانينات بدأ الاهتمام بقضايا التلوث البيئي و المؤشرات البيئية الدولية يكاد يطغى على الاهتمام بالبيئة المحلية، وفي إطار العلاقة بين التجارة الخارجية و البيئة فإن الدول النامية والتي من بينها الجزائر تحضي باهتمام خاص حيث تطالبها الدول المتقدمة بضرورة تبني سياسات بيئية ملائمة و رغبة منها كذلك إشراكها في تحمل جزء من نفقة حماية البيئة الدولية، ومن ناحية أخرى نجد الدول الصناعية المتقدمة تتشدد في منع صادرات الدول النامية لأسواقها وذلك باستخدام عدة أساليب حمائية والتي تعرف بالمعايير البيئية والمعايير الصحية. ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا الفصل دراسة حالة الجزائر و الإتحاد الأوروبي وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول تطرقنا فيه إلى العلاقات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، حيث تناو لنا واقع التجارة الخارجية الجزائرية و أهم اتفاقات الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، والمبحث الثاني سوف نخصص فيه المعايير البيئية للاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى التأثيرات المتبادلة للمعايير البيئية في التجارة الخارجية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي .

المبحث الأول: المعايير البيئية في الاتحاد الأوروبي

فضلا عن اعتبارها موضوع هذا البحث فإنها وباعتبارها قيمة من القيم التي يسعى القانون للحفاظ عليها، من خلال التصدي لأي نشاط يمس احد عناصرها ومن ثم فانه لا غنى عن الكشف عن هوية البيئة من جميع النواحي وبخاصة من خلال إبراز مفهوم البيئة بمختلف جوانبها اللغوية والاصطلاحية والقانونية وكذا العناصر التي تشكل محل الحماية من الأخطار والأضرار التي تتعرض لها.

وعليه، فمن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على المعايير البيئية في الاتحاد الأوروبي، من خلال الآتي:

المطلب الأول: إطار عام لمسار التكامل الاتحاد الأوروبي

تقوم المنظمات الدولية الإقليمية إلى جانب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بدور جوهري في تنفيذ الاتفاقيات البيئية عن طريق الأعمال القانونية التي تقوم بها تجاه هذه الاتفاقيات وتجسيد التعاون الدولي لتنفيذها، ولعل من بينها الاتحاد الأوروبي، فاتفاقيته المنشئة له، تضمنت عدة نصوص تتناول موضوع البيئة ومنها المادة 02 التي ورد فيها أنه: "يسعى للوصول إلى مستوى عال من الحماية البيئية وتحسين نوعيتها"، كما نصت المادة 03 من ذات الاتفاقية على أن: "الاتحاد لا بد أن ينتهج سياسات بيئية تضمن تحقيق مستوى عال من الصحة العامة"، أما المادة 174 من نفس الاتفاقية فنصت على: "إتباع سياسة لتحسين البيئة كهدف لحماية خاصة للإنسان"، وعلى هذا الأساس يختص الاتحاد الأوروبي باعتماد تشريعات بيئية من أجل حماية البيئة[1].

ويلعب كذلك الاتحاد الأوروبي دورا هاما في تنفيذ الاتفاقيات البيئية ونركز في هذا الجزء على بعض الاتفاقيات منها المتعلقة بتغير المناخ، حيث قلام الاتحاد الأوروبي بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، كما أنشأ مخطط صارم لإتجار الدول

[1]. اتفاقية ماستريخت حول الاتحاد الأوربي لسنة 1992.

الأوربية بالكاربون وفقا لأحكام بروتوكول كيوتو، وفي عام 2007 تم الاتفاق من خلال المجلس الأوروبي لرؤساء الدول و الحكومات على العمل بسياسات خاصة بالمناخ أو ما أطلق عليه " قرارات الطاقة وتغير المناخ" وقد قرر المجلس فيها على ما يلي[1]:

- ✓ الالتزام بتخفيض انبعاثات الدول الأعضاء بنسبة 20 % من مستويات عام 1990 وذلك بحلول عام 2020، وزيادة هذه النسبة إلى 30 % في حال تم التوصل لاتفاق عالمي بهذا الشأن.
- ✓ الحد من استهلاك الطاقة بنسبة 20 % من خلال زيادة الكفاءة في استخدامها.
- ✓ الاعتماد بنسبة 20 % على الأقل من احتياجات الدول الأعضاء من الطاقة على الأنواع النظيفة والمتجددة بحلول عام 2020.
- ✓ الالتزام بالاعتماد على الوقود الحيوي بنسبة 10% لجميع وسائل النقل بحلول عام 2020.
- ✓ كما تم إنشاء أول سوق للإتجار بالانبعاثات بموجب المقرر CE /2003/87 للبرلمان
- ✓ الأوروبي بتاريخ: 13 أكتوبر 2003، حيث بدأت تعمل هذه السوق في الفاتح من جانفي 2005.

أما فيما يخص اتفاقية بازل حول نقل النفايات الخطرة والتخلص منها، فقد وقلع عليها المجلس باسم المجموعة الأوربية في الأول من فيفري 1993، ودخلت حيز النفاذ في 07 فيفري 1994، أما فيما يخص تعديل لندن فقد تم تبنيه من قبل المجلس بتاريخ: 22 سبتمبر 1997، وقد قامت المجموعة الأوروبية بموجب التنظيم n°1013/2006 (CE) الأوروبي والمجلس المؤرخ في 14 جوان 2006 الذي يدمج في التشريعات الأوروبية اتفاقية بازل، هذا التنظيم يهدف إلى تقوية، تبسيط، والتدقيق في الإجراءات الخاصة بمراقبة ونقل النفايات

[1]. بوثلجة حسين، آليات تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، سعيد حمدين، جامعة الجزائر01، 2018/2017، ص ص57، 58.

الخطرة، وهو يقوي التدابير المتواجدة والتي تهدف إلى ضمان نقل النفايات الخطرة في ظروف مرضية من وجهة نظر البيئية.

كما صادقت المجموعة الأوروبية على أغلب الاتفاقيات البيئية المهمة، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالتنوع البيولوجي في: 25 أكتوبر 1993، وفي 25 جوان 2002 وقع المجلس باسم المجموعة الأوروبية بروتوكول قرطاجة المتعلق بالسلامة الأحيائية.

المطلب الثاني: المؤشرات البيئية المتبعة بالاتحاد الأوروبي

لقد وجد الاتحاد الأوروبي بأن المتغيرات الدولية تحتم عليه التحرك الجدي وإيجاد نوع من التفاعلات الدولية بعد أن وجد أن النظام الدولي يشهد تحولات بنيوية جعلته يبتعد رويدًا عن حالة القطب الواحد الذي كان النمط السائد في الهرمية الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، وتزامن ذلك التحول مع التراجع النسبي لعناصر القوة الاقتصادية بالنسبة لمعظم الدول الرأسمالية الغربية الكبرى وذلك نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت عام (2008)، في الوقت الذي واصلت القوى العالمية الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بالرغم من طبيعة الاعتماد المتبادل التي تميز الاقتصاد العالمي، تنامي القوة الاقتصادية من المحتم أن يعزز القوة الاستراتيجية للدول، سواء ما يتعلق بتنفيذ الخطط التنموية المرسومة أو الميزانيات العسكرية أو القدرات الاستراتيجية بشكل عام[1].

كما ويتزايد تسليم الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين بشكل عام بحتمية معالجة التحديات البيئية، وكثيراً ما كانت التدابير المتخذة في البداية، ترمي إلى معالجة المشاكل البيئية الحادة ذات التأثيرات المحلية الفورية والواضحة على صحة الإنسان، مثل تلوث المياه

[1]. مسعد نيفين وأحمد يوسف أحمد، **حال الأمة العربية 2012/2011، معضلات التغيير وآفاقه**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص24.

والهواء. وما برح عدد متزايد من الحكومات والمنشآت في جميع أنحاء العالم ينكب على التصدي للتحديات البيئية على مدى العقد الماضي[1].

فقد أنشأت الدول عدة أسواق ومنها السوق الأوروبية للإتجار بالانبعاثات التي أنشأت بتاريخ 13 أكتوبر 2003، أين قام الاتحاد الأوروبي بوضع القواعد الخاصة بالسوق الدولية للإتجار بالانبعاثات والهدف المعلن عنه في التعليمة هو إنشاء سوق أوروبية لتبادل حصص انبعاثات الغازات الدفيئة في ظروف اقتصادية فعالة وهكذا افتتحت هذه السوق في الفاتح من جانفي2005[2].

ففي الاتحاد الأوروبي تعتمد مجموعة العمالة على النمو في الصناعات البيئية بوصفها واحداً من مكونات ثلاثة (المكونان الآخران هما الصحة والرعاية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وتشكل الوظائف الخضراء ثاني أكبر مصدر للعمالة الجديدة في كلتا الاستراتيجيتين، بما يصل إلى 8.2 مليون وظيفة في الاتحاد الأوروبي. وتتوقع اليابان كذلك استحداث 1.4 مليون وظيفة جديدة بفضل الطلبات الجديدة على السلع والخدمات الخضراء، التي بلغت 468 مليار دولار أمريكي، ويلخص اتحاد الصناعات البريطانية التطور في المملكة المتحدة كالتالي: "في الأوقات الاقتصادية العصيبة، واصلت المشاريع الخضراء للمملكة المتحدة نموها بالقيمة الحقيقية، حيث أمنت لنفسها حصة بقيمة 122 مليار جنيه إسترليني في سوق شاملة قيمتها 3.3 تريليون جنيه إسترليني في 2011/2010، ووفرت فرص عمل لقرابة مليون شخص" وعلى غرار ذلك، ساهمت السلع والخدمات الخضراء في توظيف 3.1 مليون عامل في الولايات المتحدة (أي 2.4في المائة من القوى العاملة)، وفي

[1]. التقرير الخامس، **التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء**، البند الخامس من جدول الأعمال، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2013، ص15.

[2]. بوثلجة حسين، مرجع سبق ذكره ، ص199.

عام 2010 وشهد جزء "التكنولوجيا النظيفة" توسعاً سريعاً وفاق أداء باقي الاقتصاد خلال فترة الانكماش[1].

المطلب الثالث: الأداء البيئي وانبعاثات الغازات الدفيئة:

أولا: الأداء البيئي

1- لغة: إن أصل مصطلح الأداء البيئي استعمل في اللغة الفرنسية منذ القرن 13 لكن اللغة الإنجليزية هي التي أعطته معنى أوضح في القرن 14 وفق قاموس اوكسفورد الذي يعرفه على انه التمثيل لعمل حرفي كالعمل في فرقة موسيقية أو مسرحية . أما القاموس الفرنسي فيحدده من خلال النجاح في أي ميدان أو مجال

2- اصطلاحا: وردت عدة مفاهيم و تعريفات تخص الأداء، من بينها حسب لورينو فإن الأداء في المؤسسة يسمح في تحسين العلاقة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية .

أما الين فيري عرف الأداء بـ : " أداء المؤسسة هو العلاقة بين سلسلة متعددة الخدمات المرتبطة بالجودة و الإنتاجية و هذان الأخيران يمثلان مرآة الأداء و محددات درجة الاتساق و التوازن.

3- أبعاد الأداء البيئي و مؤشراته :

أ- **أبعاد الأداء البيئي:** يمكننا فهم الأداء البيئي إلا إذا حددنا أبعاده المختلفة و هي:

- ✓ **الكفاءة البيئية :**

إن الكفاءة البيئية من المواضيع بالغة الأهمية لأنه لا يمكن الحديث عن مؤسسة متطورة و مستمرة دون أن تتحدد بدقة درجة كفاءة الأسس و القواعد التي بنيت عليها، كما تعد مؤشرا هاما لنجاح النظام المطبق في المؤسسة.

و لهذا فقد قدم العديد من الباحثين تعريفات مختلفة لها من بينها :

[1]. التقرير الخامس، **التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء**، البند الخامس من جدول الأعمال، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2013، ص17.

عرفها ايتزيوني: على أنها قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها و تعتمد على القدرة و المعايير المستخدمة في قياسها على النموذج المستخدم في دراسة المنظمات و غالبا ما يستخدم هذا المتغير بوصفه متغيرا تابعا لمتغيرات مستقلة أخرى مثل بناء السلطة و أنماط الاتصال و أساليب الإشراف و الروح المعنوية و الإنتاجية.

✓ **الفعالية البيئية :**

لقد ظهر مفهوم الفعالية البيئية من خلال مؤتمر ريودي جانيرو سنة 1992 و المتعلق بجانب توريد السلع و الخدمات وفق أسعارها التنافسية و التي تلبي الحاجات الإنسانية و تحسن نوعية الحياة و كذالك تخفض حجم التأثيرات البيئية و استهلاك الموارد على مدى دورة الحياة إذا فالفعالية البيئية تعمل على تحسين الأداء البيئي و الاقتصادي معا .

✓ **مفهوم الفعالية البيئية:**

عرفت الفعالية البيئية حسب مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها تقديم سلع و خدمات بأسعار تنافسية، تلبي حاجات المستهلكين و تحسن نوعية الحياة و هذا بالحد من الآثار البيئية تدريجيا مع المحافظة على كمية الموارد الطبيعية اللازمة طوال دورة حياة المنتج وصولا إلى مستو ى منسجم تحمي الأرض بشكل مستدام.

ب- مؤشرات الأداء البيئي :

✓ **مفهوم مؤشر الأداء :**

إن التعريف المقترح من طرف لجنة مؤشرات الأداء للجمعية الفرنسية للتسيير الصناعي تعتبر مؤشر الأداء بأنه معطى كمي يقيس الفعالية لكل أو جزء من منهج أو نظام مقارنة بمعيار مخطط أو هدف محدد و مقبول في إطار إستراتيجية المؤسسة .

✓ **خصائص مؤشرات الأداء**

- أن توفر صورة ذات للأحوال و الضغوط على البيئة ؛
- لتكون بسيطة و سهلة التفسير ؛
- أن تعتمد على معايير دولية ؛

- أن يتم توثيقها بكفاءة و بجودة ملموسة ؛

✓ **تقييم الأداء البيئي و أهدافه**

– مفهوم تقييم الأداء البيئي

عرفت منظمة الايزوا 14031 تقييم الأداء البيئي على انه منهج لتسهيل قرارات الإدارة بخصوص الأداء البيئي للمنظمة ، باختيار المؤشرات و جمع و تحليل البيانات و تقييم المعلومات وفقا لمقياس الأداء البيئي و إعداد التقارير و توصيل المعلومات و الفحص الدوري و في النهاية هذا المنهج فتقييم الأداء البيئي يعتبر عملية معقدة كونها متعلقة بالمنهج، المعرفة و التفاوض كما انه وسيلة مساعدة لنظام الإدارة البيئية لكن يمكن إن يستعمل كأداة مستقلة.

✓ **أهداف الأداء البيئي:**

- فهم أكثر لأثر المؤسسة على البيئة ؛
- توفير أساس للقيام الإداري و التشغيلي و البيئي ؛
- إثبات التزامها للجوانب القانونية و التشريعية ؛
- تحديد التوزيع الأنسب للموارد المخصصة ؛
- تحديد الفرص المتاحة لتحسين كفاءة الطاقة و المواد المستخدمة

✓ **فوائد تقييم الأداء :**

- تحديد الفرص الإستراتيجية ؛
- تحسين فعالية المؤسسة ؛
- تحديد الرغبات المشتركة من خلال الأداء البيئي ؛
- تحديد جميع الأنشطة المهمة من خلال وضع شروط الأداء البيئي ؛
- تحديد الآثار البيئية المهمة

ثانيا: انبعاثات الغازات الدفيئة:

قد تنجم انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع العمليات الصناعية من إنتاج واستهلاك المنتجات المعدنية (الإسمنت والأسفلت والجير والحجر الجيري والزجاج)، والصناعات الكيماوية (إنتاج الأمونيا والإيثيلين)، وإنتاج المعادن الحديد والصلب والألمنيوم، وإنتاج واستهلاك مركبات الهالوكربون وسداسي فلوريد الكبريت المستخدمة للتبريد وقواطع التيار الكهربائي على التوالي[1].

وعليه، فإن المسؤولية حول الغازات الدفيئة في القانون الدولي للبيئة العديد من الإشكاليات نظرا لارتباطها بالمصالح الاقتصادية للدول، فإرساء قواعد الإنصاف في العلاقات الدولية، أصبح ضروريا لتمتع الدول بنفس الظروف لتحقيق تنميتها[2]، ولتحمل كل دولة مسؤوليتها بحسب مساهمتها في التلوث وبحسب إمكانياتها المادية والتكنولوجية، فمن غير الممكن المساواة بين الغازات المنبعثة حاليا من الدول المتقدمة وتلك الغازات المنبعثة من الدول النامية، فظروفها الاقتصادية والاجتماعية تجعل مستقبلها يتوقف على الزيادة في هذه الانبعاثات، وقد بذلت العديد من الجهود الدولية لتحديد مسؤولية الدول حول الغازات الدفيئة، وتقوم كل هذه الجهود على مبدأ أساسي وهو مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة.

بحيث يغطي قطاع العمليات الصناعية انبعاثات الغازات الدفيئة التي تحدث من العمليات الصناعية، واستخدام الهالوكربونات وسداسي فلوريد الكبريت في المنتجات، واستخدامات الوقود الأحفوري في غير الأغراض المولدة للطاقة، يتناول هذا الباب انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن عمليات التحول الفيزيائية والكيميائية فقط[3].

---

[1]. **جرد انبعاثات غازات الدفيئة والتوقعات المستقبلية في إمارة أبوظبي**، الملخص التنفيذي للدورة الرابعة إبريل 2021، هيئة البيئة، أبو ظبي، 2021، ص29.

[2]. نسيمة عقون، **التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي**، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص13.

[3]. فارس عليوي، الجهود الدولية لمواجهة الغازات الدفيئة (بين المسؤولية عن غازات الرفاه والحق في غازات النجاة)، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18 العدد 01، 2021، ص ص204-206.

المبحث الثاني : اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية

لقد وقعت كل من تونس والجزائر والمغرب اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بصفة منفردة، وقد قامت كل دولة منهم بهذه الخطوة نتيجة لظروفها و توجهاتها الخاصة[1].

المطلب الأول: الشراكة الأورو تونسية

وهو اول بلد مغاربي يوقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 17 جويلية 1995 بحيث الى حد الآن البلد النموذج اطار الشراكة الأورومغاربية لما سجل من تقدم كبير كيفية في تطبيق برامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي شرع فيه منذ 1996[2] ودخلت حيز التنفيذ في عام 1998، وتعد تونس حسب الاتحاد الأوروبي دولة نموذجية من حيث حسن الاداء والعطاء الايجابي في مسار الشراكة.[3]

أولا : ديباجة اتفاقية الشراكة الأورو تونسية

وتتكون اتفاقية الشراكة الأوروبية – التونسية عموما من ديباجة وست وتسعين ماده موزعة على اقسام فصول مختلفة.

وهي تؤكد على ان اطراف هذه الاتفاقية تتمثل في الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي كمجموعة واحدة من ناحية تونس من ناحية أخرى، فبالرغم من أن اتفاقيات الشراكة تهدف الى تأسيس منطقة ازدهار مشتركة في حوض البحر الأبيض المتوسط، فإنها تعكس اليه ثنائية بين الاتحاد الأوروبي و كل دولة متوسطية على حدة، وتؤكد ديباجة اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية عموما على أنها تأخذ في الحسبان مجموعة الاعتبارات التالية:

- ✓ التأكيد على اهميه الروابط التقليدية بين كل من دول الاتحاد الأوروبي و تونس، حيث ان هذه الروابط تعكس وجود قيم مشتركة.

---

[1] نجاح منصري، أثر الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص : تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014/2015 ، ص40

[2] Nicol grimaud K le Maghreb entre l'Europe et les états unis, études internationales, tunis, avril, 1999, p25

[3] بوضياف ياسين نور منير، أثر الشراكة الأوروجزائرية على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والطموح مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس عشر، الشلف السداسي الأول 2017، ص 175

- ✓ ان كلا من الاتحاد الأوروبي وتونس يحرص على تقوية أواصر الروابط التقليدية، بما يكف لإقامة علاقات ثنائية قوية ومستديمة على اساس التبادل المصلحي والشراكة والتنمية المشتركة.
- ✓ اهميه التأكيد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما ما يتعلق منها بحقوق الانسان والحريات السياسية والاقتصادية.
- ✓ الاخذ في الحسبان التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة في كل من أوروبا وتونس.
- ✓ التقدم الملحوظ الذي حققته تونس بخصوص تحقيق الاهداف المتعلقة التونسي الكامل في اطار الاقتصاد العالمي او بالمشاركة في جماعه الدول الديمقراطية .
- ✓ التأكيد على اهمية اتفاق الشراكة الاوروبية التونسية التي تقوم على التعاون والحوار في مجال الاستقرار والأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط
- ✓ اهمية العلاقة بين الدول الأوروبية المتوسطية الى جانب التأكيد على اهمية تحقيق
- ✓ التكامل المغاربي.
- ✓ ان تنفيذ نصوص الاتفاقية الأوروبية التونسية كفيل بتضييق الفجوة القائمة بين أوروبا وتونس في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ الرغبة في اقامة وتطوير حوار سياسي بشكل منتظم لمناقشة قضايا ثنائيه و دوليه ذات اهتمام مشترك
- ✓ التأكيد على عزم الجماعة الأوروبية على تزويد تونس بالدعم اللازم لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية و التكيف الهيكلي ، والتنمية الاجتماعية.
- ✓ تعهد الاتحاد الأوروبي وتونس بتحرير التجارة الخارجية ، و ذلك تماشيا مع والالتزامات التي اقرتها الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة.
- ✓ الرغبة في اقامة تعاون مدعوم بحوار منتظم لمنافسة قضايا اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق افضل مستوى للتفاهم المتبادل

✓ ايمان الطرفين بان هذه الاتفاقية سوف تؤدي الى وجود مناخ ملائم لتطوير العلاقات الاقتصادية، لاسيما في مجالات التجارة والاستثمار، والقطاعات الاساسية ذات العلاقة بالإصلاح الاقتصادي والتطوير التقني[1].

ثانيا: محتوى اتفاقية الشراكة الأورو تونسية

حيث تضمنت حالة تونس ثمان محاور،[2] يعالج كل منها مجال معين من مجالات التعاون والحوار الأوروبي التونسي ، وهذه الأقسام تتعلق بمجالات التعاون التالية[3]:

✓ **ففي الحوار السياسي:** تم التأكيد على الحوار كأداة للتعاون السياسي وذلك لضمان الامن والاستقرار بالمنطقة ، وكذلك لتحقيق التنمية الإقليمية حيث يتم الحوار على مستويات مختلفة[4]

✓ **اما المحور الاقتصادي** : فتعلق بحريه حركة السلع، والمتمثل في تأسيس منطقة ازدهار مشتركة ، يتطلب حرية انتقال السلع والخدمات ، وبالتالي فان الاتفاقية الأوروبية التونسية قد حددت انقضاء فترة اثني عشر عاما لإقامة منطقة تجارة حرة اوروبية تونسية من تاريخ دخول اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية الى حيز النفاذ، وتتمشحرية حركة السلع مع المبادئ التي أقرتها اتفاقية الجات * GATT لعام 1994 واتفاقية منظمة التجارة العالمية حق التأسيس والخدمات المدفوعات وراس المال والمنافسة كما ان التعاون الاقتصادي التونسي الاوروبي يؤخذ في الحسبان تحقيق اهداف اعلان برشلونة والمتمثلة في الالتزام بتحقيق عملية التنمية المتوازنة التي تأخذ في الحسبان التوازن البيئي[5].

✓ **اما المحور التعاون الاجتماعي والثقافي:** ممثل المسائل الخاصة بالعمالة التونسية في أوروبا والعمالة الأوروبية في تونس وضمان الحقوق والمزايا الخاصة بها دون تمييز على

[1] مصطفى عبد الله ، ابو القاسم خيشم ، المرجع السابق ، ص 51 الى 53

[2] المادة الثالثة فقرة 1 من اتفاقية الشراكة الموقعة في 25 جوان 1996 بين تونس و الاتحاد الأوروبي

[3] مصطفى عبدالله ابو القاسم خيشم ، المرجع السابق ص 54

[4] لعجال اعجال محمد الأمين، استراتجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم العلوم الساسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2006/2007 ، ص 193

[5] مصطفى عبد الله ابو القاسم خيشم، مرجع سبق ذكره، ص 56 و 60 و 62

أساس الدين او الجنسية لاسيما في ما يتعلق بالتحويلات والضمان الاجتماعي والتامين الصحي، القضايا المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والتبادل الثقافي والحوار الحضاري،[1] التعاون المالي، وفي اخير نصوص عامة وختامية[2] ولقد ارسى اتفاق الشراكة الذي ينظم العلاقات الثنائية بين تونس والاتحاد الأوروبي اليات للمتابعة من ذلك:

- مجلس الشراكة (يجتمع سنويا على مستوى الوزارات).
- لجنه للشراكة الجنة متكونة من موظفين مكلفين بمتابعة تنفيذ الاتفاق.

كما تم تكوين لجان فرعية وفرق عمل مشتركة في المجالات التي يشملها الاتفاق[3].

ثالثا: اهداف اتفاقيات الشراكة الاورو تونسية

وقد جاء في المادتين الأولى والثانية تحديد الأهداف التي ترمي اليها اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية وقد ورد ما يلي:

✓ تعكس الاتفاقية لإطار الملائم لإقامة حوار سياسي أوروبي – تونسي يمكن عن طريقه توطيد العلاقات الثنائية في كل المجالات ذات العلاقة.

✓ تهيئة الظروف الملائمة لتحرير التجارة والتدريب في مجالات السلع والخدمات ورأس المال.

✓ دعم التجارة وتوسع مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي مع الجماعة الأوروبية وذلكمن خلال الحوار والتعاون ، حتى يمكن تحقيق تنمية وازدهار تونس وشعبها

✓ تشجيع الاندماج بين الدول المغاربية عن طريق دعم التجارة والتعاون بين تونس والدول المغاربية.

✓ دعم التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المالية[4].

---

[1]Blanchot reué et bigeni Marceau, la tunisie de ben ali et le partenariat euro - Méditerranéen, institut Méditerranéen d'études economique et financières, toulon, paris,2000, p 108

[2]مصطفى عبد الله ابوالقاسم خيشم ، المرجع السابق ، ص 65

[3]مقال منشور على الإنترنيت: تعرف على الاليك / العلاقات – بين – تونس و الاتحاد – الاوروبيhttp://www.arleca.tm/ar / le date de consultation sur le site : 05/05/2023

[4]المادة 1و 2 من اتفاقية الشراكة الموقعة في 25 جوان 1996 بين تونس و الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني : اتفاقية الشراكة الأورو مغربية

ثاني اتفاقية شراكة كانت مع المغرب أبرمت يوم 26 فيفري 1996، بعد مفاوضات عسيرة حول ملف الزراعة والصيد البحري،[1] ودخلت حيز التنفيذ في عام 2000[2].

أولا: ديباجة اتفاقية الشراكة الاورو مغربية

فقد أكد ديباجة الاتفاقية على الأهمية التي يوليها المغرب والمجموعة الأوروبية لاحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و خاصة احترام الحقوق السياسية والحريات واحترام حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية التي تشكل أساسا للشراكة كما جاء التنصيص في المادة 02 من هذه الاتفاقية على الأتي : " تسليم المغرب والمجموعة الأوروبية سياساتهما الداخلية والدولية من احترامهما لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كما جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يشكل عنصرا هاما ما في هذا الاتفاق[3]..

دعوه المغرب الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في خلق إطار جديد للتعاون بينهما إطار تجاوز الشراكة في صيغتها الراهنة.

وفي السياق ذاته تقدم المغرب بسلسلة من المقترحات الرامية إلى تقوية العلاقات. مع مجموعة دول الاتحاد. وقد انصبت هذه المقترحات على تحسين الحوار السياسي، وتوثيق أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي والعلمي، وتمتين عرب الشراكة الاجتماعية والبشرية وإيلاء عناية خاصة للتعاون في الحقل الثقافي[4].

ثانيا: محتوى اتفاقية الشراكة الاورومغربية

تستند اتفاقية الشراكة الاوروبية – المغربية على خلفية التوجه الأورومتوسطي الذي رسمه مؤتمر برشلونة 1995، وبما ان هو الاتفاق الإطار المنظم للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي

---

[1] أمين البار، منير بسكري، مكانة العرب في السياسية الخارجية الفرنسية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر 2014، ص 84

[2] بوضياف ياسين، نورين منير ، مرجع سبق ذكره ، ص 175

[3] السياسية الحقوقية في المغرب ، مقال منشور على الإنترنيت: السياسية_الحقوقية في المغرب le date de consultation sur le site :05/05/2023

[4] المغرب والاتحاد الأوروبي شراكة مستمرة منذ زمن طويل ، مقال منشور على الانترنيت http://retete : 10skyrock.com/2176918893-posted-on-2008-12-06.htm/ le date de consultation sur le sit: 05/05/2023

وشركائه المتوسطين فان الاتفاق الاورو – مغربي يتشابه الى حد كبير مع الاتفاق الاورو – تونسي من حيث الشكل والمضمون.

فمن حيث الشكل تتضمن كل من الاتفاقيتين 96 مادة تغطي الجوانب المختلفة للشراكة، اما من حيث المضمون فان كلا من الاتفاقيتين ترتكز على مواضيع متطابق مثل الحوار السياسي وحرية حركة السلع والخدمات حق التأسيس والخدمات المدفوعات والرأسمالوالمنافسة التعاون الاقتصادي، التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون المالي[1].

ومن خلال تفحص بنود اتفاقية الشراكة الأوروبية المغربية يمكن ملاحظة ما يلي:

- ✓ لقد نص الاتفاق على ارادة الطرفين في إقامة علاقات دائمة مرتكزة على المعاملة بالمثل والتضامن والشراكة والتنمية المشتركة.
- ✓ كم شمل الاتفاق ايضا دعم الحوار السياسي والأمني واعتماد قاعدة الدورية في اجتماعات التشاور كما اشتمل على حرية تنقل السلع حيث نصت المادة 6 من الاتفاق على ان يقوم المغرب والاتحاد الأوروبي اقامة منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية حددت ب 12 سنه ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ و طبقا اجراءات الجات
- ✓ تم التمييز في اطار منطقة التبادل الحر بين المنتجات الصناعية والمنتجات الفلاحية[2].

ثالثا: اهداف اتفاقية الشراكة الاورومغربية

تعددت مجالات اهداف الشراكة:

- ✓ المجال السياسي اقامة الحوار السياسي من اجل تعزيز العلاقات بين الطرفين.
- ✓ والتشاور و التقارب والتفاهم ، وطرح القضايا والاهتمامات والدفاع عن المصح بينهما

[1]Martin Ortiga,le Maghreb et l'union européenne: ver un partenariat privilégie?, institut d'études de securite de l'ue 25 octobre 2004, paris, Article public sur le site : http://www.si.europa.eu/uploads/media/rep04-11paf. Le date de consultation : 05/05/2023

[2]محمد بولعسل ، الاثار الاقتصادية لانظمام الدول المغاربية الى اتفاقية الشراكة الأوروبية المغاربية ، دراسة حالة تونس ، الجزائر والمغرب ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و كلية التسيير ، تخصص : ادارة مالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011 2012 ص 83

- ✓ المجال الاقتصادي: دراسة المواضيع الاقتصادية المشتركة من بينهما المبادلاتالتجارية الاستثمار التنافس، التعاون الاقتصادي.
- ✓ المجال الاجتماعي: تنمية التعاون الاجتماعي، المساعدة الصحية، التشغيل
- ✓ المجال الثقافي: التعاون الثقافي والتربوي والعلمي والتقني، وتبادل الخبراء والتجارب والتواصل و الاتصال.
- ✓ مجالات اخرى : منها التعاون المالي وحماية البيئة[1].

المطلب الثالث : الشراكة الأورو جزائرية

لم تحذو الجزائر حذو تونس والمغرب اللتان وقعتا اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17/07/1995 و 15/11/1995 على التوالي، فقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الاتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الاقتصادية والجيو استراتيجية والسياسية[2].

لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لعقد قمة برشلونة رغم العزلة التي كانت تعاني منها، والتي اثرت بدورها على تأخير الانطلاق الرسمي للمفاوضات بين الجزائر والاتحاد الى غايه 10 جوان 1996 ، حيث صادق الاتحاد على وثيقة تفاوضية عرضت على الجزائر بصفة رسمية في ديسمبر 1996[3] بعد 17 جولة من المفاوضات والتي انتهت بالتوصل الى اتفاق ترجم بالتوقيع و بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر ببروكسل،[4] وكان التوقيع الرسمي عليه في 22 أفريل

[1] الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي ، مقال منشور على الانترنيت:
الشراكة – بين – المغرب – و الاتحاد – الأوروبيWIKIpidia.org/WIKI .http://ar.m/
Le date de consultation : 05/05/2023

[2] بن سمينة عزيزة ، الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير / مجلة الباحث ، العدد التاسع ، جامعة ورقلة ، 2011، ص 151

[3] ابن سونة العجال، مرجع سبق ذكره ، ص 32

[4] اكرام مياسي ، الاندماج في الاقتصاد العلمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2012 ، ص 214

2012 بمدينه فالنسيا(valence) ، كما تم المصادقة عليه من البرلمان الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005 و دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005[1].

أولا: ديباجة اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

عبرت ديباجة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على جملة من المصالح المتبادلة بين طرفين تمثلت في النقاط التالية[2]:

- ✓ الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على اساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح الامتيازات
- ✓ اقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخ ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها.
- ✓ الرغبة في اقامه تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العلمية التكنولوجية، السمعية البصرية، البيئية.
- ✓ تقريب مستوى التنمية الاقتصادي هو الاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- ✓ ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان كما ينص على ذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان وكذا ضمان الحريات السياسية الاقتصادية.
- ✓ اقامة اطار مناسب للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب المسائل الثنائية والدولية ذات المصلحة المشتركة ، ويضمن الاستقرار بالمنطقة المتوسطية

[1] فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية ، بين اتفاق الشراكة الأور ومتوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية مجلة الباحث ، عدد 12، الجزائر 2012، ص 115

[2] وافية تجاني ، مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في اطار الشراكة الأورومتوسطية – حالة المؤسسات الصناعية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 1 ، 2015 ، ص 20

بعث جو للتفاهم والتسامح بين الثقافات والحضارات وتقريب الطرفين من بعضهما في مختلف الميادين[1].

ثانيا: محتوى اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

جاء دور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة وقد جاء هذا العقد 110 مواد موزعة على تسعة ابواب مختلفة شملت مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية الاجتماعية الثقافية،[2] والي 6 ملاحق و 7 بروتوكولات مكملة للاتفاق[3].

اذا كانت الاتفاقية التونسية والمغربية تتفقان من حيث الشكل والمضمون فان الاتفاقية الجزائرية تختلف بعض الشيء عنهما ، وهذا راجع لخصوصية العلاقات الأوروبية – الجزائرية فمن حيث الاتفاقية في 110 مواد حين جاءت الاتفاقيات التونسية والمغربية في 96 ماده فقط) اما من حيث المضمون فقد استحدث الطرفان الاوروبي والجزائري محورين جديدين من مجالات التعاون و هما : ملف العدالة والشؤون الداخلية و حرية تنقل الاشخاص[4].

محاور تمثلت في الجوانب الاتية:

1. الحوار السياسي والأمني:

يتمثل في اقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهمفي تحقيق رفاهية وأمن للمنطقة المتوسطية وهذا ما جاءت به المواد 5.4.3 من الاتفاقية.

[1] ازعباط عبد الحميد ، الشراكة الأورو متوسطية واثرها على الاقتصاد الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد الأول ، جامعة الشلف ، 2004 ، ص 54، ص 55

[2] محمد الحسن علاوي ، كريم بورشة ، مرجع سبق ذكره ، ص 35

[3] فتح الله لعلو ، المشروع المغاربي و الشراكة الأورو متوسطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 156

[4] أبن سمينة عزيزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 152

2. حرية انتقال السلع:

نصت المادة 6 من اتفاق الشراكة على ان تقوم المجموعة الأوروبية والجزائر تدريجيا في انشاء منطقة للتبادل الحر، خلال فتره انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بدء من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ وبالتسابق مع اتفاقيات الGATT 1994 والاتفاقيات المتعددة الاطراف حول تجارة البضائع الملحقة في انشاء المنظمة العالمية للتجارة،[1] كما نص الاتفاق على تحرير المبادلات من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري، بتخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتجات واعتماد نظام الحصص على البعض الآخر.

3. تجاره الخدمات:

من المادة 30 الى الماده 37 حيث يدخل الاتفاق احكاما خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر في اطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات بتبادل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ... في ما يخص الحضور التجاري للشركات واداء الخدمات العابرة للحدود مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركة الأوروبية المستقرة على اقليمها[2].

4. لمدفوعات ، رؤوس الأموال والمنافسة:

ويشمل هذا البند على حرية حركة رؤوس الأموال الاجنبية في الجزائر بالإضافة الى وضع اجراءات وقواعد مشتركة لتنظيم حرية انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، وكذا القواعد التي تحكم المنافسة، وكذلك الاتفاق على حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والتحرير التدريجي للصفقات العمومية وفق النصوص (38- 46).[3]

---

[1] ازعباط عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 56

[2] محمد الحسن علاوي كريم، بوروشة، مرجع سبق ذكره ، ص 36 و 37

[3] موالدي سليم ، الشراكة الأورو متوسطية ، وأثرها على الاقتصاد الجزائري ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر : محاولة للتقييم ، جامعة الجزائر ، 13 ماي 2013، ص 116.

5. التعاون الاقتصادي المواد (47 – 66) :

ركز على ضرورة التعاون قصد دعم التنمية الاقتصادية مع ايلاء العناية للنشاطات التى تعانى من المشاكل داخلية أو التي تكون عرضة للتأثير نتيجة تحرير الاقتصاد الجزائري، كما يهتم التعاون بالقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري كما يهتم التعاون بالقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي والتي يمكن ان تكون فائدة للنمو الاقتصادي وخلقه لمناصب الشغل[1].

6. التعاون الاجتماعي والثقافي:

لقد تم تناول الجانب الاجتماعي والثقافي في المواد من 67 الى 78 من اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية ، حيث تضمنت الاجراءات الخاصة بالعمال وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والاستفادة من نفس اجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد.

اما بخصوص الجانب الثقافي شاملة ما يلي : الترجمة الأدبية، تكوين العاملين في ميدان الثقافة، التعاون بين الفنانين تنظيم تظاهرات ثقافية، تشجيع التعاون في المجال السمعي والبصري، نشر المجالات و الأعمال الأدبية، التقنية والعلمية [2]

7. التعاون المالي:

والذي يقوم على ضرورة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية وترقية الاستثمار الخاص والنشاطات المولدة لمناصب الشغل، مع الاخذ بعين الاعتبار الآثار الناجمة عن انشاء منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري ،[3] وفق النصوص (79 – 81).

---

[1] اقدي عبد المجيد ، الجزائر و مسار برشلونة : الفرص والتحديات مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصاد العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، ايام 8 و 9 ماي 2004 ، ص 53.

[2] هشام صاغور، السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر 1988 –2008 ، ط ا ، مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية 2010، ص 269

[3] محمد الحسن علاوي ، كريم بوروشة، مرجع سبق ذكره ، ص 38

8. التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية:

كما تضمن الاتفاق على بند خاص بالعدالة والداخلية وتأسيس مجلس للشراكة وكذلك احترام رعاية كل طرف على اراضي الطرف الاخر وخلال ما جاءت به المادة 82 من الاتفاق، وكل الأمور التي تتعلق بالتأشيرة وحرية تنقل الاشخاص والمعالجة السريعة لإجراءات وتسليم التأشيرة في اطار القوانين الخاصة بالمجموعة الأوروبية والتركيز على محاربة الهجرة السرية وهذا ما تنص عليه المادة 83 – 84 من الاتفاق، كما تضمنت المادة 86 كيفية الوقاية ومحاربة الجريمة المنظمة والأمر يتعلق بالتجارة غير المشروعة للمواد الممنوعة او التي تعرضت للقرصنة أول المبادلات والمعاملات الغير شرعية وتضمنت المادة 87 مكافحة ومحاربة تبييض الأموال، وهذا نظرا لما ينطوي عليه من امور خطيرة تمس حتى الامن والسلم والتعاون في هذا المجال يشكل كل ما تتطلبه هذه العملية من دعم اداري وتقني وتبادل المعلومات، وكذا ضرورة محاربة العنصرية وكره الاجانب واللجوء الى الاجراءات القانونية اذا اقتضى الأمر وهذا ما تضمنته المادة 80 من الاتفاق، ولعل اهم مادقتم التركيز عليها والتي ظل الطرف الجزائري يلح عليها منذ 1995 هي ضرورة ادراج نقطة مكافحة الارهاب والتي خصص لها بند خاص في هذه الاتفاقية،[1] ومكافحة الرشوة وفق (النصوص من82-91).

الاجراءات المؤسساتية العامة و النهائية : مع التذكير انه تم وضع اطار مؤسساتي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال انشاء هيئتان مشتركان بين الطرفين لهم مسؤولية وضع ميكانيزمات واليات تنفيذ هذه الاتفاقية وهما مجلس الشراكة المكون من مسؤولين من الطرفين (على مستوى الوزارة)، والذي له سلطة اخذ القرارات في ما يخص المسائل المشتركة بين طرفين،

[1] نوري منير ، اثر الشراكة الأورو جزائرية ، اثر الشراكة الأورو جزائرية على تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17 و 18 افريل 2006 ، ص 869

وإنشاء لجنة الشراكة التي ستكلف بتسيير الاتفاق في حدود الكفاءة المخصصة او المخولة لمجلس الشراكة وفق النصوص 92-110.

ثالثا: اهداف اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

وانطلاقا من مسبق ومن خلال تفاصيل بنود هذه الاتفاقية فانه من جملة الاهداف التي يسعى الى تحقيقها هذا الاتفاق ما يلي:

- ✓ وضع اطار ملائم للحوار السياسي بين طرفين
- ✓ وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات ولتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية.
- ✓ دعم بالعلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والانسانية.
- ✓ تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة
- ✓ تدعيم الاصلاحات المؤدية الى عصرنة وتحديث الاقتصاد.
- ✓ انشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على مدى 12 سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية[1].

اردنا من خلال هذا الفصل الثاني ابراز الاصول التاريخية التي انطلقت منها فكرة اقامة العلاقات الأورومغاربية حيث تناولنا في المبحث الأول أهم المراحل التي مرت بها العلاقات الأوروبية – المغاربية، وذلك من خلال تسليط الضوء على سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه هذه الدول المغاربية عبر عده مراحل فقد شهد عقدنهاية خمسينات وبداية ستينات القرن الماضي محاولات فردية لبعض الدول المتوسط الثالثة للحصول على مزايا تفضيلية لصادراتهم اتجاه المجموعة الأوروبية، ثم توسعت الى المقاربة المتوسطية الشاملة ولاتي اثبتت عدم قدرتها على التكيف ومواكبة هذه التحولات والتغيرات الدولية الحاسمة لتركيزها على الجانب الاقتصادي، مما جعل من الدول الأوروبية تقوم باستحداث سياسة متوسطية جديدة (1990). وهو العام الذي شهد اعلان الجماعة الأوروبية عن تبنيها سياسة متوسطية جديدة، إلا أن هذه السياسة المنتهجة من قبل الاتحاد الأوروبي في تلك الفترة لم تكن في

[1] أبن سمينة عزيزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 154

مستوى تطلعات دول مغاربية ثالثة، مما تطلب الأمر اعادة النظر في هذه العلاقات من جديد عن طريق صياغة نماذج اكثر فاعلية لتطبيق سياسة الشراكة وليس فقط التعاون، وهذا لعدة اعتبارات اهمها العامل الجغرافي والتاريخي.

بحيث اصبحت الشراكة تعتبر تحدي حقيقي لمختلف اطراف الشراكة الأورو مغاربية، وعليه تم تأسيس لقاعدة تواصل وتعاون ترجمت الى عدة محطات طرحها الاتحاد الأوروبي، حيث كان البدء بمجموعة غرب المتوسط +55 والتي جاءت بدفاع مجابهة المشاكل والرهانات المطروحة في المتوسط ، وتفعيل الشراكة الأورومغاربية واعطائها النفس الجديد التي هي بحاجة اليه ، ثم التطرق الى مسار برشلونة 1995 والذي مثل المحطة الشاملة والاساس الاهم في صياغة الشراكة الأورو مغاربية من خلال مؤتمرات التي لحقت، به وكذلك مشروع سياسة الجوار الأوروبية التي تبناها الاتحاد الأوروبي بهدف توسيع وتوطيد العلاقات مع الدول المغاربية عبر تعزيز للتعاون عبر الحدود كما ونوعا، وذلك بتحديد القضايا السياسية التي ينبغي معالجتها وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حدود المناطق، والعمل معا لمواجهة التحديات المشتركة وضمان حدود امنة وفعالة بالإضافة الى مبادرة فرنسية التي تم طرحها باسم الاتحاد من اجل المتوسط لأجل التقارب وتقليص الفجوة بين الشمال والجنوب وتدعيم الشراكه والتكامل بين الدول المغاربية والأوروبية ومن الملاحظ ان هذا المشروع جاء لإعادة تفعيل مسار برشلونة تبنى محاوره الاساسية . وعليه فإن جميع هذه المحطات جاءت من اجل تحقيق التقدم والازدهار واقامة منطقة اورومغاربية امنة ومستقرة.

اما في الآخر فقد تناولنا نماذج اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية تونس المغرب الجزائر بفصل كل دولة على حد من حيث تاريخ ابرام اتفاقية بين كل دولة والاتحاد الأوروبي ، وكذا محاولين ابراز ديباجة ومحتوى محاور اتفاقيات المبرمة وبصفة منفردة لكل دولة مغاربية، تم تبيان الاهداف الطموحات المسطرة بين دول الاتحاد الأوروبي وكل دول مغاربية.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للجزائرية و التونسية و المغربية

المطلب الأول: الدولة الجزائرية

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

الجدول رقم (05): التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال(2009-2021).

الوحدة : مليار أورو

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009		
12.646	13.498	17.316	18.94	18.834	20.4	22.253	23.442	22.386	21.125	17.312	15.596	14.821	القيمة	الاتحاد الأوروبي
39.77	43.3	43.9	45.12	46.20	47.94	47.94	53.16	54.15	53.94	51.07	50.51	52.65	النسبة	
−6.31	−22.05	−8.57	0.56	−7.68	−8.33	22.386	21.125	5.97	22.03	11.01	5.22	−3.7	النمو	
19.148	17.673	22.132	23.038	21.931	22.149	24.416	20.656	18.953	18.039	16.589	15.281	13.328	القيمة	باقي دول العالم
60.23	56.7	56.1	54.88	53.80	52.06	52.32	46.84	45.85	46.06	48.93	49.49	47.35	النسبة	
8.34	−20.15	−3.93	5.05	−0.98	−9.28	18.20	8.99	5.07	8.74	8.56	14.65	16.63	النمو	
31.794	31.171	39.448	41.978	40.765	42.549	46.669	44.098	41.339	39.164	33.901	30.876	28.149	القيمة	الإجمالي
2	−20.98	−6.03	5.05	−4.19	−8.93	5.83	6.67	5.55	15.52	9.80	9.69	4.92	النمو	

المصدر : - الاتحاد الأوروبي: HTTPS:// EUROPA.EU/ ROPEAN-UNION

- المنظمة العالمية للتجارة: HTTPS:// WWW. TRADEMAP.ORG7

نلاحظ من الجدول رقم (05) أن واردات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي شهدت تزايد بحوالي 23 مليار أورو ما بين سنتي 2009و2014 إذ بلغت سنة 2009 ما قيمته 28.1 مليار أورو لتزايد هذه القيمة وتصبح أكثر من 46.66 مليار أورو سنة 2015هذا راجع إلى زيادة في إجمالي واردات السلع الأغذية ، لكن انطلاقا من سنة 2015 شهدت هذه واردات تراجع محسوما خلال الفترة من 2015 إلى 2017 هذا إلى انخفاض معدل النمو من إجمالي وارداتها ،كما حدث الانخفاض و الارتفاع خلال الفترة 2018 إلى 2021 هذا إلى الذي حدث في هذا الفترة السابقة .

الشكل رقم (01): حصة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي و معدل تغيرها

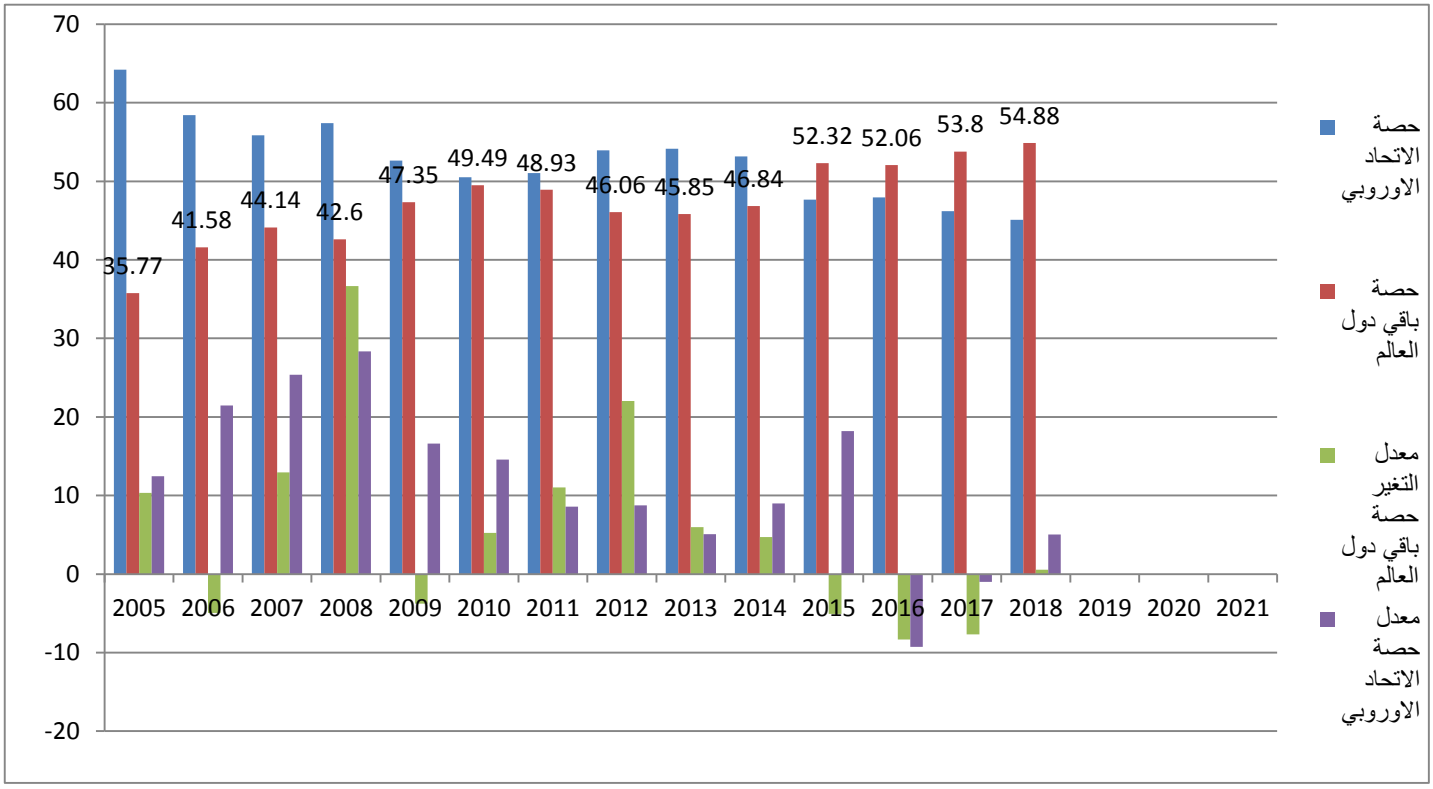

المصدر: - الاتحاد الأوروبي: HTTPS:// EUROPA.EU/ ROPEAN-UNION

- المنظمة العالمية للتجارة: HTTPS:// WWW. TRADEMAP.ORG7

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر .

الجدول رقم (06) :التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال (2021_2009)

الوحدة : مليار أورو

		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الاتحاد الأوروبي	القيمة	17.411	21.075	27.850	32.764	31.920	29.458	20.908	16.509	18.522	21.042	18.451	11.429	19.470
	النسبة	53.73	49.05	52.82	58.63	64.24	64.84	66.70	60.92	59.46	59.50	57.9	54.57	59.4
	النمو	38.3-9	21.04	32.15	17.64	-2.58	-7.71	29.02	21.04	12.19	13.61	-12.31	-38.06	70.35
باقي دول العالم	القيمة	14.994	21.888	24.874	23.115	17.767	15.971	10.439	10.59	12.628	13.61	13.419	9.515	13.304
	النسبة	46.27	50.95	47.18	41.37	35.76	35.16	33.30	39.08	40.45	40.50	42.1	45.43	40.6
	النمو	41.5-1	45.98	13.64	-7.07	23.14	10.11-	36.64-	1.45	19.24	13.41	-6.3	-29.09	39.82
الإجمالي	القيمة	32.405	42.963	52.724	55.879	49.687	45.429	31.347	27.099	31.150	35.363	31.870	20.944	32.774
	النمو	39.8-7	32.58	22.72	5.98	11.08	-8.57	31.00-	13.55-	14.95	13.52	-9.88	-34.28	56.48

المصدر : - الاتحاد الأوروبي: HTTPS:// EUROPA.EU/ ROPEAN-UNION

- المنظمة العالمية للتجارة: HTTPS:// WWW. TRADEMAP.ORG7

يتضح من خلال الجدول رقم (06) أن صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي شهدت ارتفاعا بين سنة 2009 و2012 هذا راجع إلى زيادة إجمالي صادراتها من المواد مواد كيمائية بحوالي 2.3 مليار أورو ما بين السنتين بنسبة 1.20 ذلك بسبب تراجع معدل النمو ،وشهدت انخفاض في الصادرات الجزائر ما بين الفترة (2013_2014) من إجمالي الوقود المعدني ما يقدر ب 2.697 مليار أورو بسبب أزمة المالية سواء العالمية التي أدت إلى انخفاض معدل نمو في الاتحاد الأوروبي هذا من ناحية بالإضافة إلى توجه الدول الأوروبية إلى مصادر الطاقة النظيفة وهذا نظرا لمجوعة التزامات البيئية نتيجة لبعض الاشتراطات و المعايير البيئية ، ومن جهة أخرى كما أدى إلى انكماش في الصادرات الجزائر من الأدوات و المعدات نتيجة من 2013و 2014 بنسبة 0.01.

كما يوجد تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض في قيمة الصادرات الوقود المعدني 2008 إلى 2015 حيث ارتفعت في 2006 إلى 26.418مليار أورو بحصة 97.71 من الصادرات الجزائر من منطقة الاتحاد الأوروبي، لتنخفض في 2015 إلى 19.635 مليار أورو بحصة 95.59، رغم أن حصة صادرات الوقود المعدني في 2015 اكبر نوعا ما من حصة 2014 وذلك للزيادة التي حدثت في 2014 لجميع البنوك السلعية الأخرى ، أن الوقود المعدني لازال يحتل المرتبة الأولة في الصادرات الجزائر نحو منطقة الاورو بنسبة تتراوح ما بين 95.75 و98.29 خلال هذه الفترة من (2010 إلى 2016) حافظ على نفس مقدار حصته .

تمثل المحروقات أساس صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2016 بحصة 93.84 من الإجمالي العام للصادرات ، مع انخفاض قدره 17.12 مقارنة مع سنة 2015، أما في ما يخص الصادرات " خارج المحرقات " و التي لا تزال هامشية بنسبة 6.16 فقط من الإجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 1.78 مليار أورو مع تسجيل انخفاض بنسبة 9.55 .

وقد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2020 ما قيمته 23.8 مليار أورو أي بانخفاض قدره -33.6 بالمائة عن سنة 2019، و هذا راجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي يعيشها العالم منذ سنة 2020 فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.25 مليار أورو.

المطلب الثاني: الدولة المغربية

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي لواردات المغرب نحو الاتحاد الأوروبي

الجدول رقم (07): التوزيع الجغرافي لواردات المغرب من الاتحاد الأوروبي و بقية دول العالم خلال (2009_2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009		
31.621	25.122	20.074	24.011	23.255	22.366	20.966	18.212	18.213	17.287	16.943	15.407	13.787	12.038	القيمة	الاتحاد الأوروبي
45.54	50.66	51.47	52.64	53.59	56.05	55.65	52.79	52.41	50.83	48.65	48.48	51.75	51.06	النسبة	
25.87	25.15	−16.40	3.25	3.97	6.68	15.57	−0.39	5.36	2.03	9.97	11.75	14.53	16.7−1	النمو	
37.819	24.470	18.930	21.605	20.12	17.51	16.79	16.23	16.537	16.722	17.883	16.372	12.855	11.539	القيمة	باقي دول
54.46	49.34	48.53	47.36	46.41	43.95	44.35	47.21	47.59	49.17	51.35	51.52	48.25	48.94	النسبة	
54.55	29.26	−12.38	7.26	14.83	4.98	3.00	−1.90	−1.11	−6.49	9.23	27.36	11.40	19.3−7	النمو	العالم
69.440	49.512	39.004	45.616	43.397	39.907	37.675	34.365	34.750	34.009	34.826	31.779	26.642	23.577	القيمة	الإجمالي
40.02	27.15	−14.49	5.11	8.75	5.92	9.63	−1.11	2.18	−2.35	9.59	19.28	13.00	18.0−3	النمو	

المصدر : - الاتحاد الأوروبي: HTTPS:// EUROPA.EU/ ROPEAN-UNION

- المنظمة العالمية للتجارة: HTTPS:// WWW. TRADEMAP.ORG7

نلاحظ من الجدول رقم (06) ارتفاع واردات المغرب خلال فترة (2005_2008) من منطقة الاورو تدريجيا من حوالي 9.9 مليار أورو عام 2005 إلى حوالي 19 مليار أورو عام 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام ، ثم انخفضت قيمتها إلى نحو 15.6 مليار أورو عام 2009 أي بنسبة انخفاض 18 ، حيث واردات المغرب من منطقة الاورو ارتفعت في عام 2011 إلى 18.7 مليار أورو بارتفاع يقدر ب 20.1 مقارنة بعام 2010 ، إلا أن ارتفاع فاتورة استيراد الوقود المعدني نتيجة ارتفاع الكبير في أسعار النفط زاد من قيمة الواردات المغرب من منطقة الاورو ، وفي 2012 انخفضت واردات المغرب من منطقة الاورو بنسبة طفيفة إلى 18.6 مليار أورو نتيجة انخفاض الإنتاج في منطقة الاورو ، ثم عادت وارتفعت عام 2013 لتبلغ حوالي 20 مليار أورو بمعدل ارتفاع 7.3 ثم إلى حوالي 21 مليار أورو في 2014 حيث ارتفعت بنسبة 5 مقارنة بالنسبة السابقة ،لتنخفض في عام 2015 إلى حوالي 17.4 مليار أورو حيث انخفضت بمعدل 17 مقارنة بقيمتها في 2014، و في 2016 عادت و ارتفعت قيمة واردات المغرب من منطقة الاورو.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لصادرات المغرب

الجدول رقم (07): التوزيع الجغرافي لصادرات المغرب من الاتحاد الأوروبي و بقية دول العالم خلال (2009_2022)

		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الاتحاد الأوروبي	القيمة	6.854	7.775	8.876	9.327	10.046	11.053	12.456	13.792	15.117	16.073	17.032	15.214	17.996	21.717
	النسبة	65.27	58.12	57.11	56.01	60.76	61.69	61.90	66.78	66.69	64.72	64.67	62.68	58.20	53.78
	النمو	22.5-2	18.09	14.16	5.08	7.71	10.02	12.69	10.73	9.61	6.32	5.96	10.67	18.28	20.67
باقي دول العالم	القيمة	3.503	5.603	6.667	7.326	6.489	6.864	7.667	6.862	7.55	8.763	9.306	9.059	12.924	18.666
	النسبة	34.73	41.88	42.88	43.99	39.24	38.31	38.10	33.22	33.31	35.28	35.33	37.32	41.82	46.22
	النمو	33.9-3	59.95	18.99	9.88	11.43-	5.78	11.70	10.50-	10.03	16.07	6.19	2.65	42.66	44.43
الإجمالي	القيمة	10.087	13.378	15.543	16.653	16.535	17.917	20.123	20.654	22.667	24.836	26.338	24.273	30.920	40.383
	النمو	26.9-1	32.63	16.18	7.14	0.71-	8.36	12.31	2.64	9.75	9.57	6.05	7.84	27.38	30.60

المصدر: - الاتحاد الأوروبي: HTTPS:// EUROPA.EU/ ROPEAN-UNION

- المنظمة العالمية للتجارة: HTTPS:// WWW. TRADEMAP.ORG7

من خلال الجدول رقم (07) يتضح أن صادرات المغرب نحو الاتحاد الأوروبي من مصنوعات متنوعة ارتفعت عام 2009 بقيمة قدرها 0.13 مليار أورو ثم عادت وارتفعت باستمرار إلى عام 2014 حيث بلغت حوالي 0.71 مليار أورو مقارنة ب 0.60 مليار أورو عام 2009، و هذه راجع التزامات كما شهدت انخفاض في قيمة السلع الأغذية و الحيوانات الحية عام 2012 إلى 3.35 مليار أورو مقارنة ب 4.33 مليار أورو عام 2011 ، سبب تراجع الطلب الخارجي في منطقة الاورو من ناحية ومن ناحية أخرى مجموعة من الشروط البيئية التي طبقها الاتحاد الأوروبي فيما يخص السلع الغذائية و قطاع التعليم ....الخ ، ثم عادت و ارتفعت عام 2013 و 2014 نظرا لتحسين نوع من صادرات في منطقة الاورو نتيجة من الانخفاض الذي حدث في سنة 2012 بقيمة 3.55 مليار أورو مقارنة بسنة 2014 بقيمة 4.37 مليار أورو ، أما بالنسبة المواد الكيماوية فقد تذبذبت إلى قيمته بين الارتفاع و الانخفاض ولكن بشكل طفيف حيث تراوحت ما بين 2.01 مليار أورو و2.60 مليار أورو (2010_2016) ، أما الوقود المعدني ارتفعت قيمته إلى 2.71 مليار أورو عام 2012 ثم انخفضت إلى غاية 1.14 مليار أورو عام 2016 ، و ذلك راجع لتراجع الطلب الخارجي في منطقة الاورو على منتجات المغرب .

المطلب الثالث: الدولة التونسية

الفرع الأول :التوزيع الجغرافي لواردات تونس

الجدول رقم(08): التوزيع الجغرافي لواردات تونس من الاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم خلال (2009_2021)

الوحدة : مليار أورو

		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الاتحاد الأوروبي	القيمة	9.046	11.135	11.041	11.209	11.172	10.992	10.758	10.550	11.163	11.633	11.136	8.806	10.836
	النسبة	66.07	66.56	64.21	58.91	61.15	58.93	59.05	59.92	61.17	65.24	57.91	54.59	58.95
	النمو	-8.82	23.09	-0.84	1.52	-0.33	-1.61	-2.13	-1.93	5.81	4.21	-4.27	-20.92	23.05
باقي دول العالم	القيمة	4.646	5.594	6.155	7.818	7.097	7.66	7.46	7.057	7.087	6.199	8.093	7.326	7.544
	النسبة	33.93	33.44	35.79	41.09	38.85	41.07	40.95	40.08	38.85	34.76	42.09	45.41	41.05
	النمو	31.9-2	24.40	10.03	27.02	-9.22	7.93	-2.61	-5.40	0.43	12.53-	30.55	-9.48	2.97
الإجمالي	القيمة	13.692	16.729	17.196	19.027	18.269	18.652	18.218	17.607	18.250	17.882	19.229	16.32	18.380
	النمو	18.2-3	22.18	2.79	10.65	-3.98	2.10	-2.33	-3.35	3.65	-2.29	7.53	-16.10	13.93

المصدر : - الاتحاد الأوروبي: HTTPS:// EUROPA.EU/ ROPEAN-UNION

- المنظمة العالمية للتجارة: HTTPS:// WWW. TRADEMAP.ORG7

نلاحظ من الجدول رقم (08) أن واردات تونس من دول الأوروبي سجلت انخفاضا في بداية هذه المرحلة حيث تراجعت بنسبة (8.82) سنة 2009 ثم بمعدل (0.48) سنة 2011 متأثر بالركود الاقتصادي الذي عانت منه الدول الأوروبية و الذي بلغ (-4.34) عام 2009 في حين لم يتجاوز معدل النمو 1.76 سنة 2011 متراجعا عما حققه عام 2010 وهذا

الشكل رقم 03: حصة واردات تونس من الاتحاد الأوروبي ومعدل تغيرها

المصدر: - الاتحاد الأوروبي: HTTPS:// EUROPA.EU/ ROPEAN-UNION

- المنظمة العالمية للتجارة: HTTPS:// WWW. TRADEMAP.ORG7

الفرع الثاني :التوزيع الجغرافي لصادرات تونس

الجدول رقم (09): التوزيع الجغرافي لصادرات تونس نحو الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال (2009_2021)

الوحدة : مليار أورو

		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الاتحاد الأوروبي	القيمة	8.066	9.557	9.913	9.523	9.348	9.365	9.506	9.309	9.433	10.145	10.229	8.651	10.266
	النسبة	77.88	77.26	77.37	72.01	72.78	74.28	74.98	75.90	75.05	73.49	76.37	71.40	73.90
	النمو	15.1-2	18.48	3.73	-3.93	-1.84	0.18	1.51	-2.07	1.33	7.55	0.83	-15.43	18.67
باقي دول العالم	القيمة	2.291	2.814	2.9	3.701	3.496	3.243	3.172	2.956	3.136	3.659	3.165	3.465	3.625
	النسبة	22.12	22.74	22.63	27.99	27.22	25.72	25.02	24.10	24.95	26.51	23.63	28.60	26.10
	النمو	36.6-4	22.78	3.09	27.62	-5.54	-7.24	-2.19	-6.81	6.09	16.68	-13.5	9.48	4.62
الإجمالي	القيمة	10.357	12.370	12.813	13.224	12.844	12.608	12.678	12.265	12.569	13.804	13.394	12.116	13.891
	النمو	21.1-2	19.44	3.58	3.21	-2.87	-1.84	0.56	-3.26	2.48	9.83	-3.97	-9.54	14.65

المصدر : - الاتحاد الأوروبي: HTTPS:// EUROPA.EU/ ROPEAN-UNION

- المنظمة العالمية للتجارة: HTTPS:// WWW. TRADEMAP.ORG7

من خلال الجدول رقم (09) يتضح أن صادرات تونس نحو منطقة الاورو حدث ارتفاع من إجمالي صادراتها طيلة الفترة ما بين 2009 و 2012 حيث زيادة بحوالي حيث زيادة بحوالي 3 مليار أورو في عام 2009 قيمتها 10.3 مليار أورو ثم أصبحت قيمتها 13.2 مليار أورو في سنة 2012 ،هذا راجع إلى زيادة حصة آلات ومعدات نقل خلال هذه الفترة، أما في الفترة (2013 و 2015) شهدت تراجعا في إجمالي صادراتها من السلع أغذية و الحيوانات الحية في عام 2013 بقيمة 4.08 مليار أورو مقارنة ب 3.61مليار أورو في عام 2015 سبب هذا تراجع لمجوعة من الاشتراطات و المعايير البيئية التي طبقها الاتحاد الأوروبي في السلع الغذائية و الحيوانات الحية ، حيث استحوذ ت الآلات و معدات النقل على النصيب الأكبر من صادرات تونس نحو منطقة الاورو بحصة 37.6 خلال متوسط الفترة (2010_2016) ، حيث ارتفع بصورة مستمرة من 33.8 عام 2010 إلى 42.3 عام 2016 ، مقابل تراجع حصة المصنوعات إلى 34.3 خلال متوسط الفترة (2010_2016) مقارنة ب 42.1 قبل الأزمة ، أما الوقود المعدني فقط حافظ على مركزه الثالث من إجمالي صادرات تونس نحو منطقة الاورو رغم انخفاض حصته إلى 11.7 بعد الأزمة مقارنة ب 14.9 قبلها ، حيث انخفضت حصتها كثير عام 2015 و عام 2016، أما المواد الكيماوية في المرتبة الأخيرة ، حيث تراجعت حصته بشكل طفيف من 3.2 قبل الأزمة إلى 2.5 بعد الأزمة .

الخلاصة:

إن الرهانات المستقبلية التي تواجه قطاع التجارة الخارجية الجزائرية كبيرة و متعددة و ذلك راجع إلى توقيعها لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى، حيث تبين لنا أن تطور أداء اتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي على التجارة الخارجية منذ توقيع الاتفاقية عام 2009 إلى غاية 2022لقي تحسنا هزيلا للصادرات الجزائرية خارج المحروقات عكس الواردات القادمة للإتحاد الأوروبي نظرا للمعايير البيئية التي تطبقها دول هذا الإتحاد على مختلف الدول النامية و التي من بينها الجزائر، التي تعتبر من أقل الدول في العالم والوطن العربي التي تطبق مؤسسات المعايير و الاشتراطات البيئية، حيث أصبحت الدول الأوروبي (الإتحاد الأوروبي) تطبقها ضد واردات من منتجات الدول الأخرى، وتبين لنا من خلال هذا الفصل أن هذه المعايير و الاشتراطات البيئية أصبحت أحد أهم العوائق غير جمركية في التجارة الخارجية نظرا لما تسببه من أثار وخيمة على تنافسية منتجات الدول خاصة النامية منها على غرار الجزائر.

خاتمـــة

شهدت هذه الأخيرة تطورات كثيرة ومتلاحقة في فترات زمنية قصيرة فقد أصبحت المتطلبات البيئية أكثر شيوعا خلال الأعوام القبلية الماضية الأمر الذي يعني أن عملية التوافق البيئي للمنتجات بات أكثر إلحاحا في ضل ما تشهده السياحة العالمية من مناقصات تجارية ، وعلى الرغم من قلة وجود ما يمكن وصفة بالمعايير البيئية الدولية خاصة إذا ما قورنت بما تضعه المؤسسات الخاصة من معايير متشددة ضمانا للحصول على منتج خال من الكيماويات الضارة بالمستهلك إلا أنها تعتبر محدودة في عدد معين من متطلبات و المعايير التي تتمثل في شهادات التوافق البيئي Eco labeling فضلا عن بعض الطلبات الفردية لبعض المستوردين يتم وضعها كميثاق للتعامل .

وبغض النظر على المعاير البيئية واشتراطاتها فإنها تكون كافية بالنسبة للاتحاد الأوروبي والدول المتقدمة من أجل تحقيق بيئة جيدة، أما بالنسبة للدول النامية فتكون قاسية. أما أمكانية تطبيقها فليس كل الناس يمكن لهم ذلك وهذا النقص الموجود راجع إلى المعاير والاشتراطات البيئية التي تفرضها دول الاتحاد على المنتوجات مع إجبارية استعمالها التي تعتبر بمثابة أداة ذكية وحاجز حمائية جديد تتستر خلفه الدول الاوروبية ليكون عقب حقيقي أمام الدول النامية.

1. اختيار صحة الفرضيات

✓ **الفرضية الأولى** : يقصد بالمعايير البيئية عموما أنها :" تلك الشروط التي يجب توفرها في المنتجات سواء مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها و طريقة تغليفها و كذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية و كيفية التعامل معها ." ووضع هذه المعايير لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئية فحسب ، و لكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع و استخدامات للمبيدات و الأسمدة لحماية التربة فضلا عن مواصفات التعبئة و تغليف.

✓ **الفرضية الثانية :** فإن صافي آثار التجارة الدولية على البيئة يظل غير محدود بشكل واضح . إلى جانب السلبي ، كتلوث المباشر الناتج عن وسائل المواصلات، وتزايد المنتجات الملوثة و التي تولد عناصر تؤدي إلى استغلال الطبيعة ، ومشاكل التقنين الدولي للملوثات ، هناك بعض الآثار الايجابية مثل نقل تكنولوجيا النظيفة أو التوزيع الأفضل للموارد الطبيعية (وبالتالي الحفاظ عليها) .

2. **نتاج الدراسة :**

✓ إن المعايير البيئية وما يرتبط بها من ضوابط و اشتراطات تعد إحدى مقومات التجارة الخارجية في الاقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء

✓ تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بطبيعة العلاقة بين المعايير البيئية و التجارة الخارجية بعد أن برزت المعايير البيئية كأحد الضغوط الحديثة الموجهة نحو تدفق الصادرات إلى الأسواق العالمية .

✓ يتميز الاتحاد الأوروبي بكثرة الاتفاقيات و الاشتراطات البيئية التي يفرضها على السلع القادمة إليه أو التي تتحرك داخل حدوده ،مما أدى في من الأحيان إلى نشوب نزاعات داخل الأعضاء بسبب اتهام السياسات البيئية بكونها أسلوب حماية جديد . و أيضا كثيرا ما تشكي الدول النامية من صعوبة و لوج صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي نظرا للقائمة الطويلة من الشروط البيئية المفروضة عليها .

✓ المعايير البيئية في التجارة الخارجية رغم كونها عبء محتمل على بعض المؤسسات الدول النامية بما فيها المغاربية ، ألا أنها في نفس الوقت تمنح ميزة تنافسية من ناحيتين، الأولى: بعض الإعفاءات المنوحة من السلطات المنطقة ،و الثانية:توسع حجم السوق من خلال استقطاب ما تسمى بالمستهلكين الخضر الذين يبحثون عن منتجات و مؤسسات صديقة للبيئة .

✓ على مؤسسات الدول النامية (ومنها الدول المغاربية)،الاهتمام بإدراج العامل البيئي في الإدارة و تدريب الموظفين ،و الطلبة حتى يكون ذلك من تقاليد المؤسسات ،مما يزيد من

الفرص التصديرية نحو أسواق الدول المتطورة خاصة أثريك الأول (الاتحاد الأوروبي) التي تتسم باشتراطات بيئية صارمة.

✓ أصبحت الاشتراطات البيئية أحد عوائق غير الجمركية المستخدمة التي تصنعها الدول المتقدمة أمام التجارة العالمية خاصة في ظل انخفاض الحواجز الجمركية **وهو مايثبت الفرضية الثانية.**

✓ أثرت سلبا بدليل انخفاض صادرات الجزائر مابين فترة 2013 – 2014 من إجمالي وقود المعدن مايقارب 2.697 مليار أورو، كما انخفضت في صادرات المغرب من اجمالي سلع الأغذية والحيوانات الحية ما بين فترة 2011–2012 في حوالي 1 مليار أورو، كما شهد انخفاض في صادرات تونس من اجمالي السلع والأغذية والحيوانات الحية ابين فترة 2013–2015 **وهو مايثبت الفرضية الثالثة.**

3. توصيات و اقتراحات الدراسة :

يقتضى علينا في نهاية هده الدراسة و بناءا على النتائج التي توصلنا إليها سابقا تقدم جملة من التوصيات والتي نوجزها فيما يلي

✓ ضرورة قيام الحكومات و المنظمات غبر الحكومية الاهتمام بالشأن البيئي و التجاري و توفير المعلومات عن المعايير البيئية وإتاحتها للمنتجين.

✓ تأسيس معاهد مكلفة بتكوين إطارات متخصصة في التسويق الدولي توكل لها مهمة اختيار الطريقة المثلى لبيع المنتجات و إيصالها إلى الأسواق التجارية، حيث تقوم بحساب نسبة الخسارة المحتملة من إشكالية الضبط الجيد للمعايير البيئية في العلاقات التجارية.

✓ ضرورة اعتماد الشفافية و المنهية العالمية في وضع المعايير البيئية لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها دون استخدامها كعوائق غير جمركية أمام تدفق التجارة الخارجية يمكننا أن نقول هذه الدراسة ما هي إلا محاولة لها بعض نقائص كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى بفتح المجال للبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع

لدراسة والتعمق في البحث وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع ظهرت لنا من خلال هذا البحث نذكر منها:

- الآثار المتبادلة للمعايير البيئة والقدرة التنافسية لصادرات الدول النامية.
- أثر الالتزام بالمعايير البيئية الأوربية على القدرة التنافسية لدول النامية.
- إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الخارجية وتأثيره على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. اكرام مياسي ، الاندماج في الاقتصاد العلمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2012.

2. أمين البار، منير بسكري، مكانة العرب في السياسية الخارجية الفرنسية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر 2014.

3. باتر محمد علي وردم : العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ،الأهلية للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2003

4. بن عبد العزيز سفيان ، بن عبد العزيز سمير، تأثير المعايير البيئية على تسويق منتجات الدول النامية في الأسواق الدولية ،مجلة الابتكار و التسويق ، جامعة بشار ، الجزائر.

5. خالد محمد السواعي :التجارة الدولية النظرية و تطبيقاتها ،عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2010.

6. زينب حسبن عوض الله ،الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة ،مصر ،2005.

7. زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الإسكندرية للطباعة و النشر ، مصر، 1998.

8. سامي خليل ،الاقتصاد الدولي ،دار النهضة العربية ،مصر ،2001.

9. سامي عفيفي حاتم : قضايا معاصرة في التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية للنشر ، الطبعة الثانية ، القاهرة ،2005.

10. سهيل حسين الفتلاوي ،منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2006.

11. السيد احمد عبد الخالق ، السياسات البيئية و التجارة الدولية ، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية و التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1994.

12. صلاح الدين نامق ،التجارة الخارجية، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر،1999 .

13. عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ،منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان ،2003.

14. عبد الرحمان يسري أحمد و إيمان محمد زكي ،الاقتصاديات الدولية ،الدار الجامعية ،مصر، 2007.

15. عبد العزيز مخيمر ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية القاهرة ،1986.

16. عبد المطلب عبد الحميد ،النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي للمبادئ، الدار الجامعية، 2001.

17. على عبد الفتاح أبو شرار ،الاقتصاد الدولي ،دار المسيرة ،الأردن ، 2007.

18. فليح حسن خلف ،العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق الأردن ، للنشر، 2004.

19. فيلح حسن خلف ،العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر ،الأردن ،2004.

20. مجدي محمود شهاب ،الاقتصاد الدولي المعاصر، بدون دار نشر، الإسكندرية،2007.

21. محسن أحمد هلال :موضوع البيئة بين التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية ،تطور تاريخي منشورات الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا 2003.

22. محمد رئيف مسعد عبده ،التجارة الخارجية ، دار الثقافة العربية للنشر ،مصر ،2007.

23. مسعد نيفين وأحمد يوسف أحمد، حال الأمة العربية 2012/2011، معضلات التغيير وآفاقه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

24. موسى سعيد مطر و آخرون، التجارة الخارجية ،دار صفاء النشر و التوزيع ،عمان ،2001.

25. هشام صاغور ، السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر 1988 –2008 ، ط ا ، مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية 2010.

26. يونس محمود، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر،2007.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1. بوثلجة حسين، آليات تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، سعيد حمدين، جامعة الجزائر01، 2018/2017.

2. بوكونة نورة ،تمويل التجارة الخارجية في الجزائر ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، فرع تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر ، دفعة 2012/2011.

3. حبيبة عامر ، الجوانب البيئية للنظام التجاري متعدد الأطراف في إطار متطلبات التنمية المستدامة و انعكاساتها على الدول العربية ، شهادة ماجستير ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2012.

4. رمة ياسين ، حمداني أسامه، واقع التجارة الخارجية وفق المعايير البيئية للمنظمة العالمية للتجارة ،، شهادة ماجستير ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي 2017.

5. زعيتر فاتح ، مساهمة دمج المعايير البيئية بالمؤسسات الصحية في تحقيق السلامة المهنية لمقدمي الخدمة ،أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، 2019–2020.

6. سامية سرحان ،أثر السياسيات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية ، شهادة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2011.

7. سهيل جابر ،يوسف يمنه ،دور المعايير البيئية في دعم الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة، شهادة ماستر ،جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي ،2020.

8. سهيل جابر، يوسف يمنيه، دور المعايير البيئية في دعم الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة ، شهادة ماستر ،جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي،2020.

9. شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي ،مذكرة ماجستير ،جامعة وهران،2012.

10. عبد القادر عوينات ،تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة ،مذكرة ماجستير ، جامعة سعد دحلب ،البليدة ،ماي 2008.

11. لعجال اعجال محمد الأمين، استراتجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم العلوم الساسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2006/2007.

12. محمد بولعسل ، الاثار الاقتصادية لانظمام الدول المغاربية الى اتفاقية الشراكة الأوروبية المغاربية ، دراسة حالة تونس ، الجزائر والمغرب ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و كلية التسيير ، تخصص : ادارة مالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011 2012.

13. محي الدين حمداني : حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديد الحاضر و المستقبل دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،2009.

14. نجاح منصري، أثر الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص : تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014/2015.

15. نسيمة عقون، التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017.

16. وافية تجاني ، مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في اطار الشراكة الأورومتوسطية – حالة المؤسسات الصناعية ، اطروحة مقدمة

لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 1 ، 2015.

ثالثا: المجلات والملتقيات:

1. اتفاقية ماستريخت حول الاتحاد الأوربي لسنة 1992.

2. ازعباط عبد الحميد ، الشراكة الأورومتوسطية واثرها على الاقتصاد الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد الأول ، جامعة الشلف ، 2004.

3. اقدي عبد المجيد ، الجزائر و مسار برشلونة: الفرص والتحديات مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصاد العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، ايام 8 و 9 ماي 2004.

4. بن سمينة عزيزة ، الشراكة الأور وجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة، 2011.

5. بوضياف ياسين نور منير، أثر الشراكة الأوروجزائرية على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والطموح مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس عشر، الشلف السداسي الأول 2017، ص 175

6. التقرير الخامس، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، البند الخامس من جدول الأعمال، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2013.

7. جرد انبعاثات غازات الدفيئة والتوقعات المستقبلية في إمارة أبوظبي، الملخص التنفيذي للدورة الرابعة إبريل 2021، هيئة البيئة، أبو ظبي، 2021، ص29.

8. جميلة وطني : كفاية التشريعات البيئية و تشجيع آليات التنفيذ بدولة البحرين ، الأمم المتحدة ،وقائع اجتماع فريق الخبراء حول مدى كفاية التشريعات البيئية و تعزيز آليات تنفيذها في الدول العربية ، بيروت 7-9جويلية ،1999.

9. السياسية الحقوقية في المغرب ، مقال منشور على الإنترنيت :السياسية_الحقوقية في المغرب

10. الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي ، مقال منشور على الانترنيت.

11. فارس عليوي، الجهود الدولية لمواجهة الغازات الدفيئة (بين المسؤولية عن غازات الرفاه والحق في غازات النجاة)، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18 العدد 01، 2021.

12. فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية ، بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانظمام الى منظمة التجارة العالمية مجلة الباحث ، عدد 12، الجزائر 2012.

13. المغرب والاتحاد الأوروبي شراكة مستمرة منذ زمن طويل ، مقال منشور على الانترنيت.

14. مقال منشور على الإنترنيت : تعرف على الاليك، العلاقات بين تونس و الاتحاد الاوروبي.

15. موالدي سليم، الشراكة الأورومتوسطية، وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، جامعة الجزائر، 13 ماي 2013.

16. نوري منير، اثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17 و 18 افريل 2006.

رابعا: القوانين والمراسيم:

1. المادة الثالثة فقرة 1 من اتفاقية الشراكة الموقعة في 25 جوان 1996 بين تونس و الاتحاد الأوروبي

2. المادة 1و 2 من اتفاقية الشراكة الموقعة في 25 جوان 1996 بين تونس و الاتحاد الأوروبي

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية

1. 'Nicol grimaud K le Maghreb entre l'Europe et les états unis, études internationales, tunis, avril, 1999.
2. 'Blanchot reué et bigeni Marceau, la tunisie de ben ali et le partenariat euro - Méditerranéen, institut Méditerranéen d'études economique et financières, toulon, paris,2000.
3. Martin Ortiga,le Maghreb et l'union européenne: ver un partenariat privilégie?, institut d'études de securite de l'ue 25 octobre 2004.

سادسا: المواقع الالكترونية:

1. paris, Article public sur le site : http://www.si.europa.eu/uploads/media/rep04-11paf. Le date de consultation : 05/05/2023
2. - الاتحاد الأوروبي HTTPS:// EUROPA.EU/ ROPEAN-UNION
3. - المنظمة العالمية للتجارة HTTPS:// WWW. TRADEMAP.ORG7